رؤية عُمان 2040
OmanVision

من المَاءِ للنُّمَاءِ

خمسةُ أعوامٍ من التحوُّل والتقدُّم

نسخةُ المجتمع

من تقرير الربع الأول لرؤية عُمان 2040

لعُمان وأهلها

كيف تقرأ هذه النسخة؟

جاءت هذه النسخة في خمسة فصولٍ من أجل قراءة يسيرة ومبسَّطة، تستعرض ما تحقق خلال الأعوام الخمسة الأولى من مسيرة رؤية عُمان 2040 (2021-2025)، التي تشكِّل الربع الأول من عُمر الرؤية، إلى جانب أبرز المستجدات والجهود المبذولة خلال عام 2026، عبر قصص نجاحٍ ومشروعاتٍ ومبادرات، وقراءةٍ مبسطةٍ للمؤشرات، تُبرز أثر التنمية في حياة الإنسان، وما تفتحه من آفاق للمستقبل.

01
الإنسان

حياةٌ من أجلنا

نتعرَّف في هذا الفصل على المنجزات التي تمسُّ حياة الإنسان في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والثقافة والتراث والشباب.

02
الاقتصاد

اقتصادٌ متعدد الروافد

نستعرض جهود التنويع الاقتصادي، وتطوير القطاعات الواعدة، وتعزيز الاستثمار والتنافسية، وتوسيع فرص العمل والنمو الاقتصادي.

03
التنمية

تنميةٌ لامركزيَّة

نقترب من المشروعات التي تمتد إلى المحافظات، وتطور المدن وخدمات النقل والمواصلات في مختلف أنحاء عُمان.

04
البيئة

بيئةٌ للمستقبل تُصان

نسلّط الضوء على جهود حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتعزيز الاستدامة، والتوسع في مشروعات الطاقة النظيفة.

05
الحكومة

حوكمةٌ وكفاءة

نستعرض جهود تطوير منظومة العمل المؤسسي، وتوسيع قنوات التواصل والمشاركة المجتمعية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

ماذا ستجد بين صفحاتها؟

المؤشرات والأرقام

تُبيِّن ما تحقق من تقدم، وتساعد على فهم موقع عُمان في مسار تحقيق مستهدفات

قصص من واقع الحياة

تقرِّب أثر المنجزات، وتوضِّح انعكاسها على حياة الإنسان.

المشروعات والمبادرات

تعرِّف الجهود التي تُترجم أولويات الرؤية إلى أعمال ومشروعات على أرض الواقع.

قراءة مبسطة للنتائج

تشرح دلالات المؤشرات والمشروعات، وما تعنيه للمجتمع والاقتصاد.

لمن أراد التوسع في البيانات والتفاصيل، يمكنه الرجوع إلى التقرير الرئيس لرؤية عُمان 2040.

وَٱلبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ

نحن أبناء تجاربنا الخالصة التي علَّمتنا أن الأرض الطيبة تُكرِمُ من يشق الطريق عبرها، ويبحث عن المسارات التي تعمرها، ويدرك مفاتح خيراتها فيطوعها، فاجتزنا الصعب في كل مرةٍ وطوَّعنا الطريق، وانسبنا في مساراتٍ جديدةٍ حتى نصل، وما كان ذلك من سهولةٍ في الرحلة؛ فلم تخلُ من التحديات, ولكننا كالماء مضينا، واخترنا أن نحيل المسار لأجل بلوغ مقاصدنا، وتحقيق رؤانا التي نؤمن بها.

شققنا الأفلاج حين شح علينا الماء، فانساب في السواقي لكل بيتٍ ورابية، ثم اقتسمناه بيننا أثرًا أثرًا إنصافًا ووحدةً، ونحن الذين نحتنا الجبال حتى نسكن قممها، وبذرنا حقولنا على مجاري الأودية فأنبتت ثمارَ أرض مباركة، ونحن الذين خضنا البحار والمحيطات لنصنع الأمجاد في سواحلنا وسواحل وطئناها بهويتنا عبر التاريخ، فاخترنا أن نستمر في البحث عن حياة في كل مورد.

نتذكرُ اليوم ونذكِّر أجيالنا وأبناءنا وأحفادنا أن الأحلام لا تقف على طريقٍ واحد، ولا تؤتى من بابٍ واحد، بل تستفزنا لابتكار مسارات وطرق لتحقيقها، ولم تكن عالقةً في زمنٍ ولا ظرفٍ ما، فاخترنا أن نشق مع الماء طريقنا **ونتقدم.**



أَحْيَا مِنْ هٰهُنَا

على هذه الأرض تنسابُ الحياةُ في اتســاقٍ مع جمال ما حظت به من موارد وفرص، وبإيمانِ المورد أن قيمته في انتفاع الإنسان به أينما اتجه وكيفما تشكــل، خمسةُ أعوامٍ مضينا فيها بحياةٍ تكبرُ فيها خطواتُنا، ونتقدم بقدر اتساع أحلامنا، في تعليمٍ وتعلمٍ يتكيف مع عالم المهن المتغير، وصحةٍ تعتني بالعافية قبل المرض من أجل إنسانٍ تمنحه صحته أعــوامًا أكثر ليعيشها

ويعمل فيها ويصنع أثره، ومنظومةٍ ترعاه في مراحل عمره المختلفة: طفلًا تبدأ رعايته مبكرًا، وطـــالبَ علمٍ تنفتحُ أمامه آفاقُ المعرفة، وفردًا في أسرةٍ تجـــد ما يصونُ استقرارها، وإنسانًا يحيـــا في اتزانٍ يحفظ هويته وأصـــالة جذوره؛ لتبقى هذه القيم راسخةً جيـــلًا بعد جيل، وتمضي به الخُطى نحو حياةٍ هانئةٍ كريمة.



الصحـةُ قبـل المـرض

هنا حيث نـكبرُ مـحاطين بالعافيةِ والتمكين من أجل حياةٍ أيســـر، نتعلـــمُ ونتلقى رعاية صحية متكامـــلة، ويكبر كـــــلٌّ منـــا فـــي مـــنظومةٍ اجتماعية تؤمن بالإنســـــانِ أساسًا في التنمـــية، ونعرفُ الحيـــــاة مـــزدهرة بالأمـــانِ والرفـــاه فـــي كـــــل تـــجربةٍ وخدمة.

فـاليـوم نُـــدركُ أننـــا اخترنـــا أن نسلكَ مساراتٍ تشبهُ الحياةَ التي نسعـــى إليها؛ حين انتقلنا من انتظارِ المرض إلى الوقـــاية منه، وعندما تحولنا من الرعاية الصحية التي تبـــدأ بالمـرض ثم ظهور العَرَض، انتقـالًا إلى تعزيزِ صحةِ الإنسانِ قبل أن يـمرض، وأن نعرف عوامـــل الخطـــــــر قبل أن تتحـــول إلـــى مضاعفـات، فتحسنت الخدمة الصحية وفقًا لهذه المعرفة.



فسعيد، والد التوأمتيــن الملتصقتيــن اللتين أصبحتــا الآن منفصلتين على يد نخبةٍ من الأطباء الأكفاء، شاهدٌ على تحولٍ في إمكاناتنا الصحية، ودليلٌ على أننا سلكنا مستقبلًا جلي الرؤى واضح المسارات، وبنينا عنايتنا بدءا من الأسرة، فمن مستشفى نزوى والمستشفى السلطاني ومستشفى خــولة ومستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية اجتمعوا بالعلم والكفاءة والتمكين الصحي اللوجستي، وهذا أمانٌ للأسرة في منظومةٍ صحيةٍ متقدمة تعتني بصحة أفرادها بما يعين على استقرارها.



وبقلبٍ مطمئن نسلم فلذات أكبادنا لكفاءاتنا الطبية الجديرة، مثلما نجحنا في عمليةٍ جراحيةٍ على يد استشــاري جراحةٍ عماني في مستشـفى النهضة، لابن التسعــة أشهــر الذي سُجِّــل **كأصغر طفل في العالم في عملية زراعة قوقعة**، وما هذه الجراحــة الناجحة إلا تأكيدٌ أننــا نمضي بوضــوحٍ في سبيل حياةٍ أفضل.

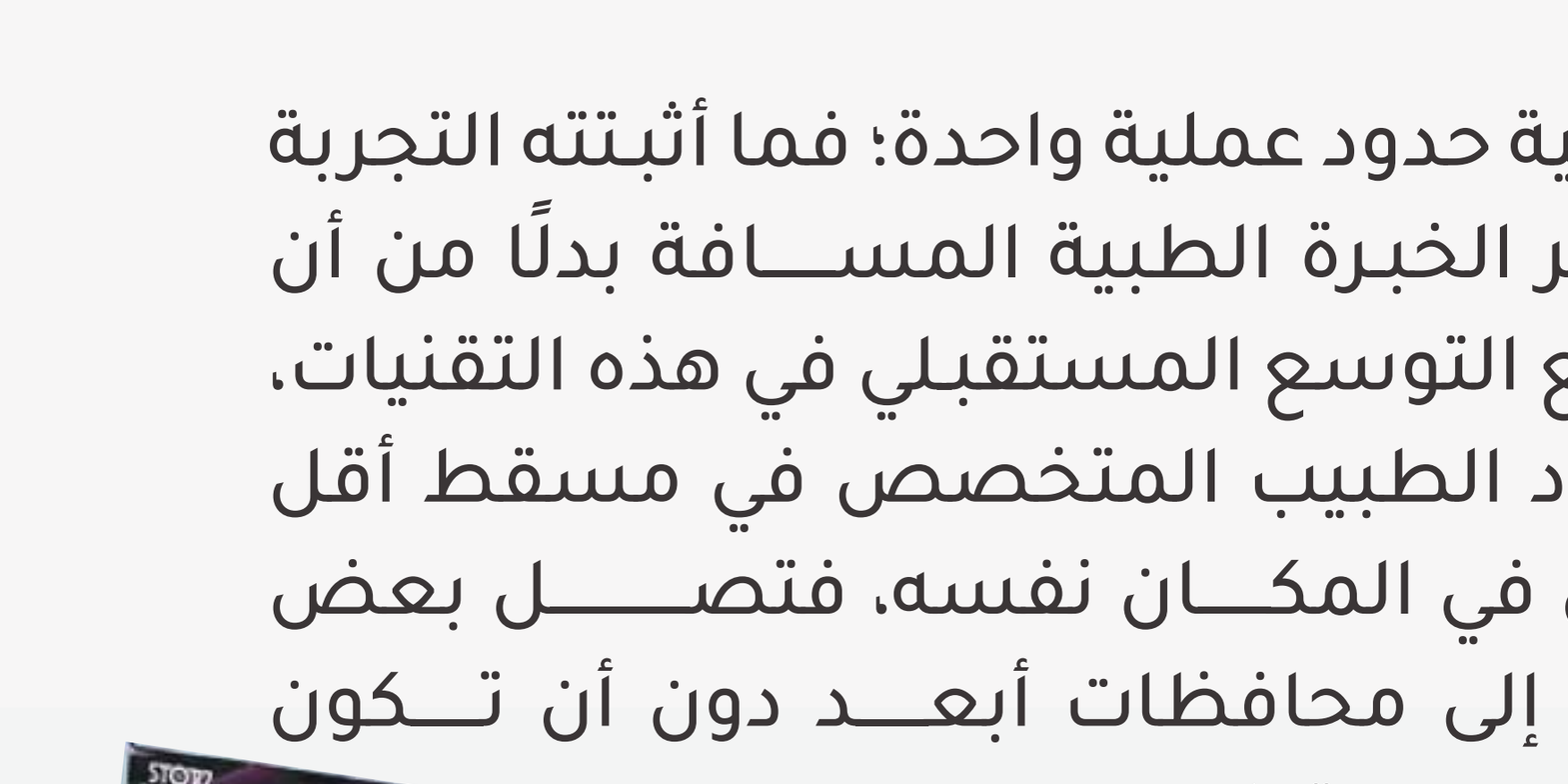


حين عبرت يد الجرَّاح المسافة

بدأت الخطوة في نوفمبر 2025، عندما دخلت الجراحة الروبوتية إلى المستشفى السلطاني، وأُجريت أول عملية في سلطنة عُمان باستخدام نظام جراحي روبوتي متقدم.

لم تعد المسافة بين الجرَّاح والمريض شرطًا لأن يكونا في غرفة واحدة؛ كما في تعاون فريق المستشفى السلطاني مع مركز صباح الأحمد للمسالك البولية في دولة الكويت لإجراء أول عملية في تخصص المسالك البولية **عن بُعد** باستخدام نظام الجراحة الروبوتية «توماي»، في إنجاز هو الأول من نوعه في سلطنة عُمان والمنطقة، عبر اتصال آمن وعالي السرعة، استطاع الفريقان العمل في اللحظة نفسها، والتحكم بالأدوات الجراحية عن بُعد، برؤية ثلاثية الأبعاد عالية الوضوح ودقة تسمح بإجراء تدخل جراحي أقل توغلًا.

وهنا تتجاوز قيمة التقنية حدود عملية واحدة؛ فما أثبتته التجربة هو إمكانية أن تعبر الخبرة الطبية المسافة بدلًا من أن يقطعها المريض. ومع التوسع المستقبلي في هذه التقنيات، يمكن أن يصبح وجود الطبيب المتخصص في مسقط أقل ارتباطًا بوجود المريض في المكان نفسه، فتصل بعض الخبرات التخصصية إلى محافظات أبعد دون أن تكون المسافة عائقًا كما كانت من قبل.





نبضٌ يستمر في حياة أخرى

وبعد أن عانى مريض عُماني طويلًا من قصور عضلة القلب؛ وجد أمامه فرصة جديدة للحياة من أسرةِ متوفى دماغيًّا اختارت أن تتبرع بقلبه، ليبدأ سباق طبي دقيق ينتهي **بأول عملية زراعة قلب في تاريخ سلطنة عُمان.**

أُجريت العملية في المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني، على يد فريق وطني متعدد التخصصات، بقيادة وإشراف معالي الدكتور هلال بن علي السبتي، وزير الصحة، الذي شارك ضمن الفريق الجراحي، فيما حضر فريق دولي بصفة مراقب.

لم يكن الإنجاز نجاح عملية معقدة فحسب؛ بل دليلًا على ما تراكم داخل المنظومة الصحية من خبرة بشرية، وتجهيزات تخصصية، وتنظيم للتبرع بالأعضاء، وقدرة على تنسيق سلسلة طبية شديدة الدقة من المتبرع إلى المريض.

وهكذا، أصبح العلاج الذي يمثِّل آخر أمل لبعض مرضى فشل القلب ممكنًا داخل عُمان، وفتح التبرع بعد الوفاة بابًا لأن يستمر نبض إنسان في منح الحياة لإنسان آخر.



ما تقدمنـــا إلا عن إدراكنـــا بحـــاجةِ التحسين المستمر لحياةِ كل واحدٍ منا، والارتقاء بجودة الخدمات الصحية: من الرعاية الأولية وحتى الرعـاية المتقدمة، ومن الحمل حتى الولادة وتقدم العمر، ومن قرار زوجين بتـــأسيس أسرة إلى اتساعها بالأبنـــاء وامتداد الرعاية فيها إلى كبار الســـن. ومع كل خطوةٍ تزداد ثقتنا بكوادرنا الوطـــنية، ويترسخ يقيننا بأن الجـــودة لم تقتصر على مـــبنى أو منشأة، بل تجلَّت في حياةٍ أفضل لكل فردٍ وأســـرة، وفي مخـــــتلف الأعمار والظروف.

وقد لا يبدأ احتياجنا إلى الرعاية دائمًا بألم نستطيع تحديد موضعه؛ فمع تقدم العمر نتغيرُ حتى في مشاعرنا؛ يتقاعد بعضنا بعد سنوات من العطاء، ويفقد آخرون شريك حياة أو صديقًا، وتتراجع القدرة على الحركة، وقد يصبح المرض المزمن رفيقًا ليوم أحدنا، لذلك اتسع مفهوم الرعاية ليقترب من الإنسان كاملًا؛ فلم تعد **خدمات الصحة النفسية** بعيدة عن مسار الرعاية التي نحتاجها، وأصبحت عياداتها واستشاراتها تدخل ضمن الخدمات الصحية المقدمة في مؤسسات أقرب إلى المجتمع، إلى جانب خدمات متخصصة لكبار السن والأطفال واليافعين.

فتخيل كم بيتًا سيهنأ بالعافيةِ حين أصبـــح **الفحص قبل الزواجِ** شرطًا أساسيًا لبناء أسرة تعي ضرورته؛ بعد أن عاشت أمهاتٌ مشاعر الألم على أطفالٍ أجبرتهـــم أمراضُ الدم الوراثية على التعايشِ مع الألم وساعات العلاج الممـــتدة، وكم من أموالٍ كنا ندفعـــها في سبيل العلاج ونحن نملك خيار الوقاية!



وكم مولودٍ يعود إلى الدار بعد الولادة يبدو لأسرته معافى؛ لكن عينة دم أخذت من كعبه تستطيع أن تكشف مرضًا لم تظهر أعراضه بعد، وتفتح أمام علاجه وقتًا لم يكن متاحًا لو انتظرنا المرض حتى يعلن عن نفسه، فالمشكلة في بعض الأمراض الوراثية والاستقلابية أن المولود قد يبدو سليمًا عند ولادته، بينما يكون المرض قد بدأ بالفعل على المستوى الكيميائي داخل جسده. وانتظار ظهور الأعراض قد يعني تأخر التدخل العلاجي.

62

مرضاً وراثيًّا واستقلابيًّا

22

مؤشراً كيميائيًّا

من **عينة دم صغيرة من كعب الطفل** تؤخذ في **اليوم الثاني أو الثالث بعد الولادة**



فمنـــذ اللحظة التي يولد فيها طفل نسعى من أجل سنـــوات أطول يعيشـــها بصحة جيدة، وهذا ما يقيسه **مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعـــة عند الولادة**؛ فهـــــو لا يحسب عدد السنـــــوات التي يُتوقـــع أن يعيشها المولود فحســـب، بل يستبعد منهـــا السنـــــوات التي قد يقضيها متأثرًا بالمرض أو الإصابة.





فبلغت سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة 66.3 سنة في 2020، ثم 68.2 سنة في 2023، متجاوزًا مستهدف 2030 البالغ 67 سنة.

ومما ينبغي أن نقف عليه اليوم أننا لم نكتفِ بالبحث عن أمراض نعرفها بالفعل؛ بل تحولنا إلى صورة أعمق حول الخريطة الجينية للمجتمـــع الذي نعالجه، واليوم حيث يتوجه العالمُ إلى صنـــاعة القرارات وفق أدق البيانات؛ بدأنـــا **البرنامج الوطني للجينوم والبيانات البشرية «الجينوم العُماني»**، ولأننا منذ عهدنا في هذه الأرض لم نقف ننتظر ما يصلنا في آخر المجرى؛ بل نعودُ للمنبع حتى في الصحة والعافية من قبل تكوين الأسرة إلى المعلومة المكتوبة في جيناتنا، ليس بحثًا عن المرض بعـد وقوعه، بل عن فرصةٍ تسبقه تستدرك الكثير في مستقبل عافيتنا وأطفالنا غدًا، فالقاعدة الجينومية الوطنية المستهدفة يمكن أن تدعم تحسين دقة التشخيص وتطوير علاجات أكثر تخصيصًا، وتطوير برامج الفحص الجيني قبل الزواج وقبل الولادة ولحديثي الولادة، إضافة إلى البحث في أمراض شـائعة مثل أمـراض القلب والسكري والسرطان، وليس الأمراض الوراثية النـــادرة فقط؛ فنفهم ماذا تخبرنا الخصائص الجـــــينية للمجتمع العُمـــاني عن الأمراض والأخطار والاستجـــابة للعلاج، ونعيد توجيه مسار استثمـــاراتنا الصحية في مواطنها.

بعد خمس سنـــواتٍ تقدمنا فيها رغم مـــا أحاطنا من ظروفٍ محلية أو إقليمية أو عالمية، بلغنا اليوم مـــا يمكِّننا من مواصلة السير بثقةٍ وحسن عمل.

فعلى مستوى المنشآت الصحية حينما كان الوصول لمستشفى مرجعي يستغرقُ ساعات، واليـوم نبلغه قربًا في دقـائق، وإلى رعاية صحية متكاملة في مكـان أقرب وأوسع كما هو الحـــال في **مستشفى المزيونة.**

ومستشفى السويق المرجعي الذي أصبـــح متسعًا ومسـانِدًا للجهود التي يبذلها **مستشفى صحار،** ويحقق قربًا في المسافة، ووقتًا أقل للوصول.

مستشفى المزيونة

50 سريرًا



مستشفى السويق المرجعي

+300 سريرًا



وراقب كم أصبح اليوم الطريــقُ إلى وحدات غسيل الكلى أقرب في عدد من ولاياتنا بعد أن كـان يقطع المرضى ساعاتٍ في الشارع لمواعيدهم مرتين أو أكثر في الأسبوع.



4 مستشفيات جديدة

- **مستشفى المزيونة** — محافظة ظفار
- **مستشفى السويق المرجعي** — محافظة جنوب الباطنة
- **مستشفى خصب** — محافظة مسندم
- **مستشفى وادي بني خالد** — محافظة شمال الشرقية



7 مراكز صحية جديدة

- مركز الجرداء الصحي
- مركز سيح المعاشي الصحي
- مركز بربزوم الصحي
- مركز مقشن الصحي
- مركز مرسودد الصحي
- مركز بلد سيت الصحي
- مركز الحلانيات الصحي



9 وحدات غسيل كلى

- ولاية بهلاء
- ولاية الخابورة
- ولاية صور
- ولاية العامرات
- ولاية ينقل
- ولاية صحم
- ولاية بركاء
- ولاية الجازر
- ولاية محوت



5 مؤسسات صحية موسعة

- مستشفى صحار
- مستشفى نزوى
- مستشفى صور
- المركز الوطني لطب وجراحة القلب
- بنك الدم بولاية بوشر



6 مشاريع إستراتيجية

- المختبر المركزي للصحة العامة
- مركز مسقط للتعافي
- مركز التعافي بصحار
- مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان
- مركز الإخصاب بمستشفى خولة
- المركز الوطني للصحة الافتراضية

نـــوزع الرعاية، ونجمع الكفاءة



وحـين ننظـر إلى احتيـاجاتنا الصحية، نجد أن الأولوية تكون أحيانًا لقـرب الخدمة، وتكون أحيانًا أخرى لتكامـل عناصـر الرعاية المتخصصة: كفاءاتٌ طبية وبحثية وطنية، وتقنياتٌ دقيقـــة، ومختبـــراتٌ متقـدمة، ومعرفـةٌ تتراكـم من حالـــة إلى أخرى؛ لذلك وبالتوازي مع اتسـاع خريطة المستشفيات لتصل الرعاية الصحيـــة إلى مختـــلف المحافظـــات، انطلق مسارٌ آخر يجمـــع التخصصـات الدقيقـــة والخبـــرات المتقدمة ضمن منظومـــةٍ طبيـــة متكاملة.

فأُنشـــئت المـــدينة الطبية الجـــامعية في فبرايـــر 2024؛ كيانًا مستقلًّا جمع مستشفى جامعة السلطـــان قـــابوس، والمركز الوطني لعلاج أمراض الدم وزراعـــة النخـــاع، ومركز السلطان قـــابوس المتكامل لعـــــلاج وبحـــــوث أمراض السرطان.

وأنشـــئت المدينـــة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية، جامعةً لعدد من المؤسسات الصحية تحت مظلة واحدة، حيث يتكامـــــل العـــلاج بالتخصـــص، والخبـــــرة بالتدريب، والممارسة بالبحث والابتكار.

مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة الصحة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2026	مستهدف 2030	مستهدف 2040
60	54	من أفضل 20 دولة	من أفضل 20 دولة

وفي ركيزة الصحة ضمن مؤشر ليغاتم للازدهار، تقدَّمت عُمان من المرتبة الستين عالميًّا في عام 2020 إلى المرتبة الرابعة والخمسين في عام 2026، أي ست مراتب. ويعني هذا التقدُّم أن موقع عُمان تحسَّن مقارنةً بدول العالم في النتائج الصحية الأساسية التي يقيسها المؤشر، مثل طول العمر وانخفاض وفيات الأطفال والرضَّع. وهذه النتائج لا تقيس عدد المستشفيات والخدمات المقدَّمة فحسب، بل أثر المنظومة الصحية في حياة الناس وصحتهم كذلك.





يكبرُ الواحدُ منا متسعًا قلبه للجار والقريب والغريب، وتكبر العنايةُ بعضنا ببعض جزءًا من كينونتنا، حتى اتصلت هويتنا بحسن الملقى، وصدق السند، والمبادرة إلى الذود.

ومن أجل دروبنا الآمنة، ومسالكنا المطمئنة التي لطالما حفتها الرعاية والحماية، وخطواتنا لعيش الرفاه الذي نأمل، تجلى لنا في **صندوق الحماية الاجتماعية** التكامل الذي يعتني بنا جميعًا: صغيرنا وكبيرنا، صحيحنا ومريضنا، وللأسرة والفرد، والعامل والمتقاعد، كلنا أبناء أرضٍ واحدةٍ تعرفنا واحتياجاتنا.

فصغارنا اليوم مشمولون بمنفعة الطفولة منذ أعوامهم الأولى، ومع تقدُّمهم في العمر تتيح لهم هذه المنفعة أن يتعلَّموا مبادئ الوعي المالي والمسؤولية الاقتصادية، وأن يدركوا أنهم جزءٌ من مجتمعهم الأوسع. ويمتد هذا الاحتواء إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم لبنةٌ راسخةٌ في بنيان مجتمعنا، لا تحول العوائق دون مشاركتهم في مسيرته، ويمتد إلى كبار السن والأرامل والأيتام وسائر فئاته. وهكذا، يبلغ كلَّ واحدٍ منَّا نصيبٌ من عطاء هذا المنبعِ المتجدد.



1,251,274

مستفيدًا من منفعة الطفولة في عام 2025

مقارنة بـ

1,236,501

مستفيدًا من منفعة الطفولة في 2024



مؤشر التقدم الاجتماعي

من أفضل 20 دولة مستهدف 2040	من أفضل 40 دولة مستهدف 2030	53 عالميًا القراءة الحالية 2025	61 القراءة المرجعية 2020

تحسّن | تراجع

أن نتقدم، يعني أن تتصل المؤشرات بحياتنا

ففي عام 2025، تقدمنا إلى المرتبة 53 عالميًّا في مؤشر **التقدم الاجتماعي**، بعد أن كنا في المرتبة 61 في 2020، وأصبحنا الخامس عالميًّا من حيث مقدار التحسن في المؤشر منذ 2023. ولم يكن هذا المؤشر يقيس ما نملكه من موارد أو ما ينتجه اقتصادنا؛ بل شيئًا أقرب إلينا: **قدرةُ الأنظمة على تلبية احتياجاتنا الأساسية، وتحسين جودة معيشتنا**، وإتاحة الفرص أمامنا لصحةٍ وتعليمٍ وجودةِ حياةٍ أفضل؛ هكذا يصبح التقدم معنى نعيشه في أيامنا ونشعر به.

وإنَّ من أسمى ما نشأنا عليه هي وحدتنا التي نرعى فيها بعضنا طبيعةً لا تكلفًا، فمتى ما جاء ذكرنا وجدت التسامح والتعايش من أنبلِ سماتنا، ومن هذا المنبع يتدفَّق السلام الذي نعيشه في وطننا ونحمله معنا إلى العالم.



وتنعكس قوة روابطنا الاجتماعية في **مؤشر ليغاتم للازدهار**، الذي عاد في عام 2026 بعد توقفه منذ عام 2023، ولكن بصورة مختلفة؛ إذ أعيدت هيكلة المؤشر وتحديث طريقة قياسه، واستُبدلت ركيزة **«رأس المال الاجتماعي»** السابقة بركيزة أوسع تحمل اسم **«المجتمع»**، وتنظر إلى قوة الروابط داخل الأسرة والمجتمع المحلي، والثقة والتعاون بين أفراده، وفي هذه الركيزة سجلت عُمان نحو **68 نقطة، وجاءت في المرتبة 63 عالميًّا**.



ولكن ماذا يعني ذلك مقارنة بنتائجنا السابقة؟

هنا لا يمكننا وضع الأرقام القديمة والجديدة جنبًا إلى جنب والحكم على تحسن الأداء أو تراجعه؛ فالمنهجية نفسها تغيرت، وكذلك المكونات والمؤشرات التي تدخل في احتساب النتيجة، وتبقى الغاية واحدة: مجتمع مترابط يجد أفراده الدعم في أسرهم ومحيطهم، ويشركون في مجتمعهم، ويرتبطون بالوطن في علاقة قائمة على الثقة والتعاون.

ومن عنايتنا بالأسرة وحسن رعاية أبنائها؛ كانت الرعاية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة أولوية لحياةٍ هانئة مستقرة، فيأتي مشروع **المركز الوطني للتوحد** أولَ مركز متخصص من نوعه، يقدم خدمات تأهيلية وعلاجية لأبنائنا المصابين باضطراب طيف التوحد منذ طفولتهم حتى البلوغ. فنشملهم بالرعاية العلاجية والاحتواء بدلًا من الحلول الفردية على عاتق الأسرة.

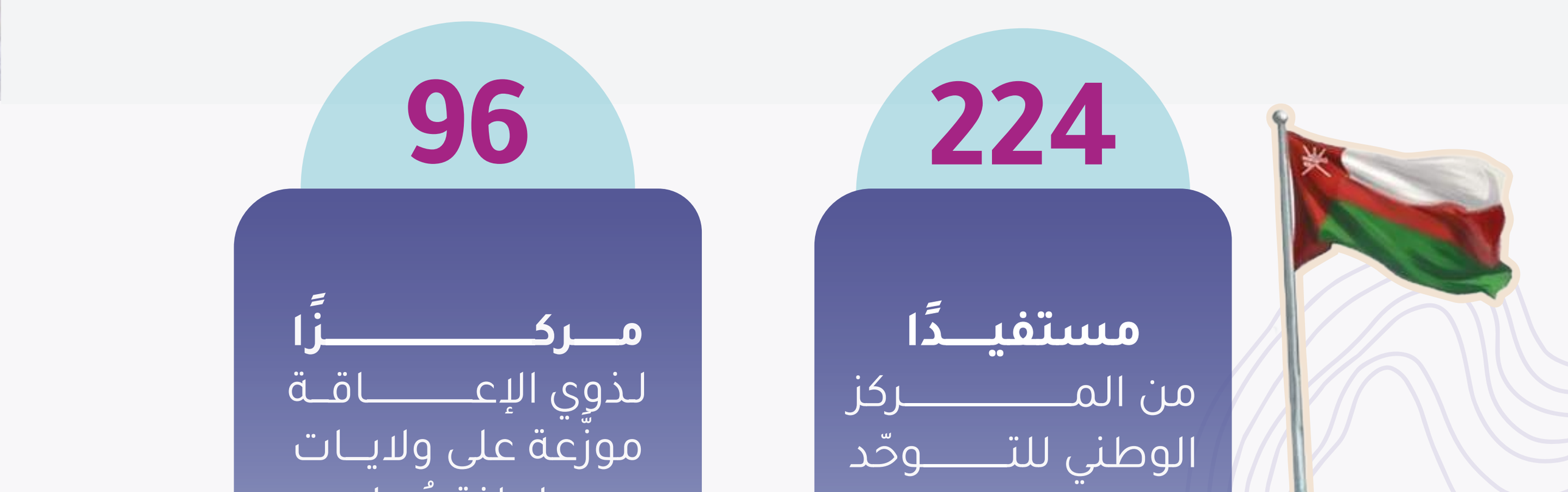


224

مستفيدًا
من المركز الوطني للتوحّد حتى نهاية 2025

96

مركزًا
لذوي الإعاقة موزّعة على ولايات سلطنة عُمان





يكبـــــر الطفـل منا، وتتسع احتيـــاجاته من الرعايـــة إلى مساحـــة يكتشـــف فيها نفسه، وينضـج بثقة، وصوتٍ يُسمع، ومهارةٍ يستطيع أن يبني بها مستقبـــله، ومكانٍ يشعـــر فيه أنه جـــزء من صناعة المستقبل.



ولأن الشبـــاب مـــوارد لا بـــد مـــن استثمـــارها وحســـن توجـيهها؛ جـاء **مركـز الشبـاب** حاضنةَ تمكين وتـدريب، وموطن اكتشاف مواهبنا، ودعم قدراتنـــا، ورعاية مواهـــبنا، وتوسعة فرصنا.

ومن إدراكنـا أن الموهبة لا تسكن محافظة بعينها؛ جاء توسيع وصول البـــرامج الشبـابية ودعم البيئات الحـــاضنة للمواهب والابتكار والمبـادرات الشبابية نحـو سبـع محافظـــات أخرى: **مسنـدم وجنـــوب الشـرقية وشمـــال البـاطنة والظاهرة وظفار والبريمي والداخلية.**



+500 ألـــــــف

شـــاب وشـــابة
استفادوا من برامج مركز الشباب حتى نهـاية 2025



هذه المساحات التي احتضنت أحلامًا للشباب يجتمعون فيها للحوار وتطوير مهاراتهم والنمو بأفكارهم، تشكـلت هــويتها بقصصهــم وأمسياتهم، ومنهــا **"الأمسيــات الريــادية"** التي نظمتها هــيئة المؤسســات الصغيرة والمتوسطة بالتعــاون مع مركــز الشبـاب؛ لتحيل مساحات المركز إلى قــصص نجاح جماعيــة، يلتقي فيـــها مُتَّخذو القرار بــرواد أعـــمال صــغار، وأصحاب مشــروعات ناشئة بطـلاب ما زالوا يخطون خطواتـهم الأولى، لا استماعًا فقط، بل تبصيرًا بالطريــق الذي يعزمـــون على شقــه؛ فحــين يروي شابٌّ لآخر كيــف بـدأ مشروعــه من فكرة صغــيرة؛ يضيء مسـارًا ملهمًا لكل من جاء يبحث عن بداية.

ومن هذه الروافد ذاتها التي يغذيها المركز، تدفقت قصة **صفـــاء**. شابة وجدت في هذه البرامج، وفي منصـــات مثـل "حـوار مع الشبـاب" و"حـوار المحافظـات"، مساحة تشحـذ مهارتـها في **تصميـم وصناعـة المجوهـرات**، حتى صـارت تلك المـوهبة الفردية طموحًا يتجاوز حدود الوطن: فهي اليـوم تتطلـع إلى إيصـال تصاميـمها للمعارض الدولية، لا لأن الموهبة وحدها كافية؛ بل لأن مكانًا آمن بها لتحلم وتصنع.



ويعكـس **مؤشر تنمية الشباب** هذا التقـدم الذي حققنـــاه في تمكين الشبـــاب وتحسيـن أوضاعهم، من خلال تقييـم الفرص والبيئة الداعمـــة لتنمية قدراتـهم وتعزيز مشـــاركتهم في المجتمـــع. حـيث انتقلت سلطنـــة عُمـــان **من المرتبة 52 عالميًّا** في إصدار عام 2020 **إلى المرتبة 33 عالميًّا** في إصدار عام 2023، متقدمةً بمقـدار 19 مرتبة، وأســـهم هذا التحـــسن في انتـــقال سلطنة عُمان من فئة التنمية الشبـــابية المرتفعـــة إلى **فئـــة التنميـــة الشبـــابية المرتفعـة جدًّا**، وفـــق الحـدود التصنيفيـــة المعتمـــدة في إصدار عام 2023.



مؤشر تنمية الشباب

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
52	33 عالميًا	من أفضل 40 دولة	من أفضل 30 دولة

تحسّن | تراجع

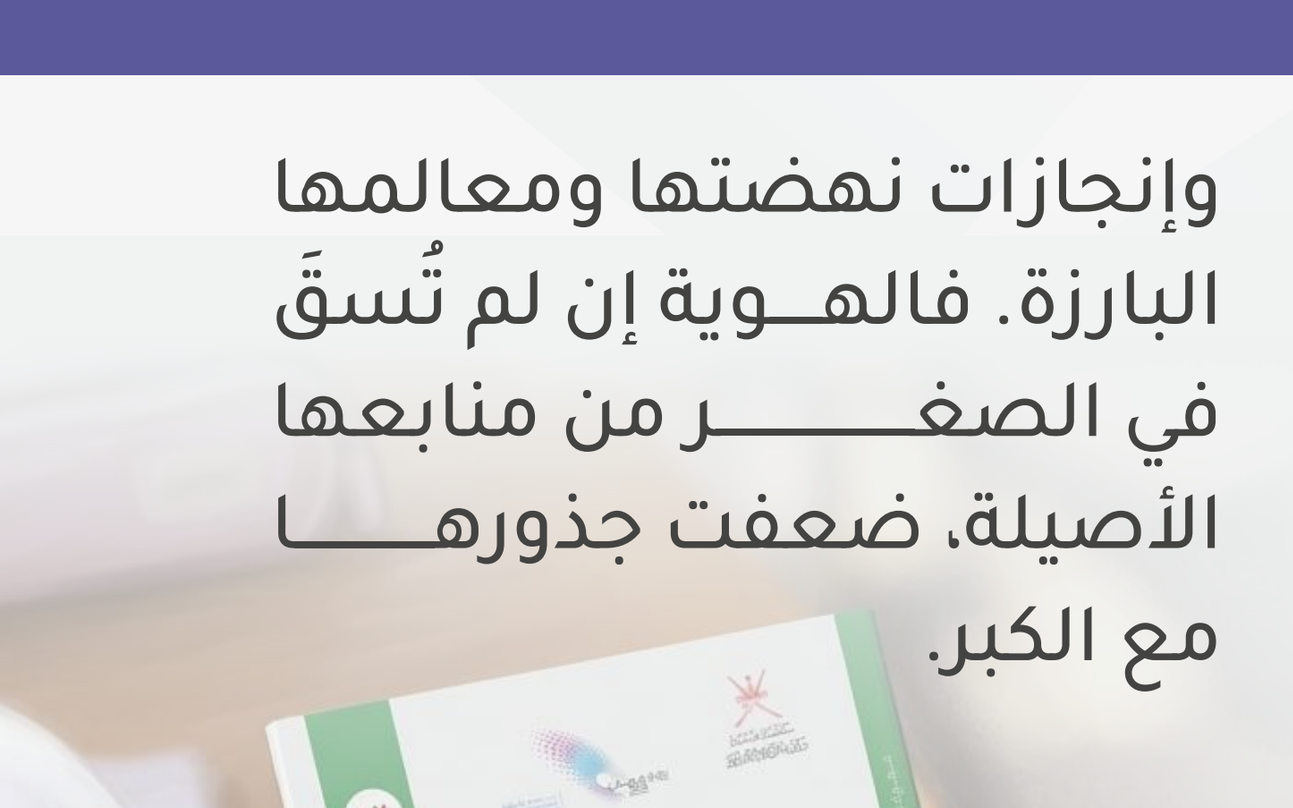
فكـل شبـابنا محـل اهتمامنـــا، وجميعهـــم أبنـــاء الأرض
التي تكفـــلُ حقهـم، وتوجـههم في مسـارات تحقيق أحلامهم.



هـــــــويةٌ متجـــــذرة

توارثنـــا هويتنا جيلًا بعد جيل، حتى غدت موضع اعتزازنـا ومنبعًا نستمد منه قوتنـا، ونهتدي بقيمهـــا في تحديد وجهة مسيرتنا وحضورنا الإقليمي والعالمي. واليـوم نقف في المحافل الدولية شـــامخين بإنجازاتنـــا، ونسمـو بثقافتنا وفنوننا ومواهبنـــا.

فمـــا نحمله من **سَمْتٍ عُماني** تأصل فينا عبر التـــاريخ؛ ننقله لأبنـــــــائنا ويتشكل مع هويتـــهم وقيمهم، نشهده في مجالسنـــا، ويراه الآخر في مظهرنـــــا وحضورنـــا، وفي امتدادٍ لهذا الدور أُدخلت **مـادة «الهـــــوية والمواطنـــــة»** في المنـــــاهج الدراسية بـــــدءًا مـــن الصفـــوف المبـكرة؛ ترسيخًا لمعـــــاني الانتمـــاء والولاء للوطـــــن في نفوس الناشئة، وتعريفهم بعُمـــان وإنجازات نهضتها ومعالمها البارزة. فالهـــوية إن لم تُسقَ في الصغـــــــر من منابعها الأصيلة، ضعفت جذورهـــــا مع الكبر.



وحفظنا تراثنا شاهدًا على عمق هويتنا؛ فحضرت عُمان في قائمة التراث العالمي لليونسكو بخمسة مواقع تمتد من **قلعة بهلاء ومواقع بات والخطم والعين وأرض اللبان، إلى الأفلاج ومدينة قلهات التاريخية**، وحتى تراثنا الذي يعيش في الممارسة والذاكرة في **الخنجر العُماني، والبرعة والعازي والعيالة، والمجلس، وسباقات الهجن، وحداء الإبل** وغيرها من عناصر تراثنا الثقافي غير المادي المسجلة لدى اليونسكو.



وهكذا تبقى الهوية مجرى حيًّا؛ تحفظ ما وصل إلينا، ونمارسه في حاضرنا، ثم نمرره إلى الجيل الذي يأتي بعدنا، وكذلك تحفظ المخطوطة العُمانية **«النونية الكبرى»** المدرجة في برنامج «ذاكرة العالم» لدى اليونسكو، جانبًا آخر من هذه الذاكرة التي لم تصلنا شفهًا وممارسةً فحسب، بل خطت باليد لتبقى.

وكـــم أبحرنا بأمجادنا للعالم منذ سنين ولا نـــزال، وحملنا شبابنا عبر سفـــينة شبـــاب عُمان في برنامجـــها للتدريب الشراعي، حيـــــــث يتعلم مهارات الإبحار، ويشارك في تقديـــم الفنـــون والحـــرف والتقـــاليد العُـــمانية خـــلال رحـــلات السفـــينة الدولـــية.

سجـــل الممارسات الجيدة لصون التـــراث الثقـــافي غيـــر المـــادي؛ تقديـــــــرًا لنموذج يحفـــظ المعرفة بالممارسة، وينقلها إلى جيـــــل جديد، ويحمـــل الثقـــافة العُمانية جسرًا للحوار والتـــواصل مع شعوب العالم.

وبعد **18 رحلـة وصلت إلى أكـثر من 55 دولة**، اختارت اليونسكو في عام 2024 برنامج **«سفينة شباب عُمان للتدريب الشراعي من أجـــل الســـلام والحـــوار الثقـــافي المستدام»** ضمـن

وعبر المتاحف، حفظنا شواهد مسيرتنا، ووثَّقنا ما صنعه الإنسان وما تعاقب على أرض عُمان من تحولات عبر القرون؛ لا لنضع الماضي خلف واجهات العرض، بل ليبقى حاضرًا في وعينا، ومنبعًا نستمد منه فهمنا لهويتنا ونحن نمضي إلى المستقبل.

ومنذ افتتاح **متحف عُمان للتاريخ الطبيعي** في ثمانينيات القرن الماضي، أخذت منظومة المتاحف في عُمان تتسع وتتطور، حاملةً أدوارًا تتجاوز حفظ المقتنيات إلى رواية قصة المكان والإنسان؛ من التاريخ الطبيعي والجيولوجي لأرض عُمان، إلى تعاقب الحضارات والحقب التاريخية والسياسية والاجتماعية، وما تركه العُمانيون من شواهد على امتداد هذه المسيرة.

لذا جاء **متحف عُمان عبر الزمان** نفســـه شـــاهدًا على هذا الجمـــع بين أصالة الحكاية وحداثة تقديمهـــــا؛ بتجربة معمارية ومعرفية تستحضر تاريخ عُـــمان وتقدمه بأدوات وتقنيـات معاصرة، حتى لفت حضوره الاهتمـــام عالـميًّا، واختارتـــه منصة **CNN Travel** ضمن خمسة متاحف عالمية تناولـــــتها تحت مفهوم **«متاحف المستقبل»**.



جائزة العمارة العامة (2025)

من المعهد الأسترالي للمهندسين المعماريين عن فئة المشاريع الدولية ضمن جوائز العمارة الدولية في إكسبو 2025 بأوساكا اليابانية.

جائزة فرساي العالمية (2024)

جائزة أفضل تصميم خارجي لأجمل المتاحف عالميًّا من منظمة اليونسكو في باريس.

أجمل المباني المعمارية (2023)

في الشرق الأوسط وإفريقيا بحسب مهرجان العمارة العالمية.

ولطالمـــا حلمنا بمكتبةٍ وطنية تحفظ نتاجنا الفكري، وتفتح أبواب المعـــرفة لأجيالنـــا، ومسرحٍ وطني تجتمـــع على خشبته الفنـــون، ومساحاتٍ تحتضـــن الأدب والفن والسينـــما وتحفظ ذاكرتنا الوطنية؛ ولأجل ذلك جـــاء **مجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي** جـــامعًا لهذه الروافد في وجهة ثقافية واحدة.



يضـم المجمع **المكتبة الوطنية** القادرة على استيـعاب ما يصل إلى **مليون مجلد**، و**المسرح الوطني** بقاعـــة تتسع لألـــف مقعد، ومبنى **هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية**، إلى جـــانب مكتبة الأطفال ودار الفنون ودار السينما والمنتدى الأدبي ومساحات ومرافق ثقافية أخرى تجمع المعرفة والأدب والمسرح والفن.

فيمنـــح الثقـافة العُمـانية بـيتًا تتـــلاقى فيه روافدها؛ نحـفظ فيه ما صنعناه، ونبدع فيه ما سيحمله القادمون بعدنا.







فكـــم حقق العُماني نجاحات ثقـــافية تنقلُ حكايانا بهويتنا، وتطوف العـــالم بلغاتٍ شتى، ونفخر حين تُذكرُ روايةُ تغريبة القافـــر للكاتب العُماني زهـــران القـــاسمي في المحـــافل العالميـــــــة، وحين تُعرفُ عُمـــان بأسماءِ شعرائها وروائييها ومثقفيها.

وحملنا في **إكسبو 2025 أوساكا** قصتنـــــا التي نشاركها الآخر عبر "روابـــط ممتـــدة" في: الإنســـان، والأرض، والمـــاء، قصـــةً وجـدت نفسها أمام أكثـــر من مليون ونصـــف زائر من أقطار العالم.

الجنـــاح الذي صممـــه أبنـــاؤنا في تنافس مسابقة "خطوة إلى أوســـاكا" التي استثمرت طاقات شبابنا العُماني ليكونوا مـــرآة الوطن وصوت أفكاره المتصـــل بين تاريـــخ عريـــق ومستقبلٍ واعد.



وما أعظم ارتباطنا بمعرض مسقط الدولي للكتاب، الذي يجمع سنويًّا الكاتب بالقارئ، ويجمع دُور النشر من المحيط العربي والعالم، ليكون محطة داخلية تسمو فيها المعرفة وتتجدد.

فسواء أبحرت هويتنا في محيطات العالم عبر سفينة أو جناح دولي، أو استقرت في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض؛ تبقى الحكاية واحدة: روافد مختلفة تصب في مجرى حضارتنا الممتدة.



المكـــــــــانُ
من أجل الإنسان

تعليمٌ ممـــــــــــــــكّن..
من المدرسة إلى سوق العمل

حينما لمع نجم أبنائنا في أولمبياد الرياضيات والكيمياء الخليجي 2023 حاملين **تسع ميداليات**، حملـها منار الذهلي وعائشـة المعمري وريـان الكعبي والبلـجاء العبـري وريم العزواني والوقاص الخضوري.

وتوِّجنا **سبع ميداليات فضية وخمس برونزية** في 2024 و2025 في أولمبياد العلوم الخليجي، إلى جانب بـرونزية للفريق العُمـــــــاني في أولمبياد العـــلوم الدولي للناشئين في رومانيا.



فلسنـــا أمام طالب نجح مصادفة، ولا حصد تعليمًا غير الذي تلقينا؛ بل كان مسارًا مطوعًا يتدفـــق فيه العلم لجميع أبنائنا، فإن كان بالأمس هم؛ فغدًا موعدٌ لابني أو ابنتك، وفرصةٌ لمدرستي أو جامعتك، ونتأكد اليـــــوم أننا سلكنا في تعليمنا ما يستوجب أن نرى الطريق الذي شققناه معًا، وكيف تقدمنـــا وصولًا للفخر الذي نحن عليه.

فنحن تجاوزنا الزمان الذي نقطع المسافات وصولًا لمناهل العلم في مدارس متباعدة؛ وبلغنا اليـــوم رؤية تتسع لرحلةٍ من إتاحة التعلـــيم واستيعاب النمو في أعداد الطلبة إلى تغيير أدوات التعلم وقياس جودته، وصولًا إلى تطوير التـــعليم العالي والبحث العلمي والقدرات الوطنية.



فاتسعنا مع اتساع مساكننا وامتداد مدننـــا، وأوجدنا مسالكنا لنتقدم كما ارتأينا؛ فعمَّرنا من المدارس ما تشهد به الأرقام استثمارًا في الإنسان، وما يستوعب امتداد العمران.



678 ألف طالب وطالبـة في العـام الدراسي 2021/2020 إلى 817 ألفًا في 2024 / 2025، بزيادة قدرها 20.5% خلال أربع سنوات

ورغم أنه لا زال بعض من طلابنا يتلقى تعليمه في المـــدارس العاملة بنظـــام الفتـــرتين؛ فقد فتحنا في عام 2025 وحده **16 مبنى مدرسيًّا جديدًا** للتعليم، مع استمـــرار العمل في **64 مبنى آخر**، بهدف استيعـــاب نمو الطلبة وتقليل المـــدارس العاملة بنظام الفترتين وإحلال المباني القديمة.

وحينما تفوق أبناؤنا في التقنية واستكشاف موارد العلم في تكنولوجيا متقدمة؛ كنا نبذل ما استطعنا للتحول إلى تعليم رقمي يتوافق وأحلامهم، ونصعد فيه خطوة خطوة بأناةٍ تشبه العُماني في كل أمره.

فمشروع **رقمنة المنـــاهج العُمانية للصفـــوف من 1 إلى 12**، جرى لتحويل المحتوى من شكـــــله الورقي إلى محتـــوى رقمي تفـــاعلي يضـــم: أنشـــــطةً، وألعـــابًا تعلـــيمية، ومقاطع صوتية ومرئيـة، ورسومًا متحركة، وتقنيات واقع افتراضي ومعزز وغيرها، مع مراعاة الفروق الفردية وأساليب التعلم المختلفة.



حتى نوفمبر 2025



3,360
شاشة تفاعلية



339
مدرسة
مستفيدة من مشروع الطابعة ثلاثية الأبعاد



433
مدرسة
مستفيدة من مشروع المختبرات المتنقلة



19,450
حاســـــوبًا محمولًا
(ضمن المختبرات المتنقلة)



ومشروع الأطلس المدرسي الرقمي الذي ينقل تعلُّم الجغرافيا والتاريخ من الخريطة الورقية إلى تجربة رقمية تفاعلية؛ فيستكشف الطالب عُمان والعالم عبر الخرائط والبيانات والصور والتقنيات الحديثة، بما يساعده على فهم المكان وتاريخه وبيئته بصورة أقرب إلى الواقع.

ويمضي الواحد منا مؤمنًا أنه صاعدٌ في تعليمٍ متصلٍ من المدرسة إلى الجامعة، يتخيَّر مساراته، ويخوض تجاربه في جامعاتٍ داخل الوطن وخارجه، أو ربما يختار أن يسلك طريقه من المدرسة إلى المهنة في **نظام التعليم المهني والتقني** لطلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر في مسارات مهنية هندسية أو تقنية أو إدارية، عبر إعادة تصميم نظام التعليم نفسه ليمضي الطالب من المدرسة إلى المهنة، لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاعات الاقتصادية الناشئة من الطـــاقة والصناعة وإدارة الأعمال وتقنية المعلومات، والتخصصات الهندسية والصناعية الجديدة: (هندسة تصنيع ميكانيكية، وصيانة هندسية، وصحة وسلامة مهنية، ولحام وتشكيل معادن، وعمليات رفع وتنزيل، وصيانة منشآت صلبة).

1,947

(2026/2025)
طالبًا من مختلف المحافظات

175

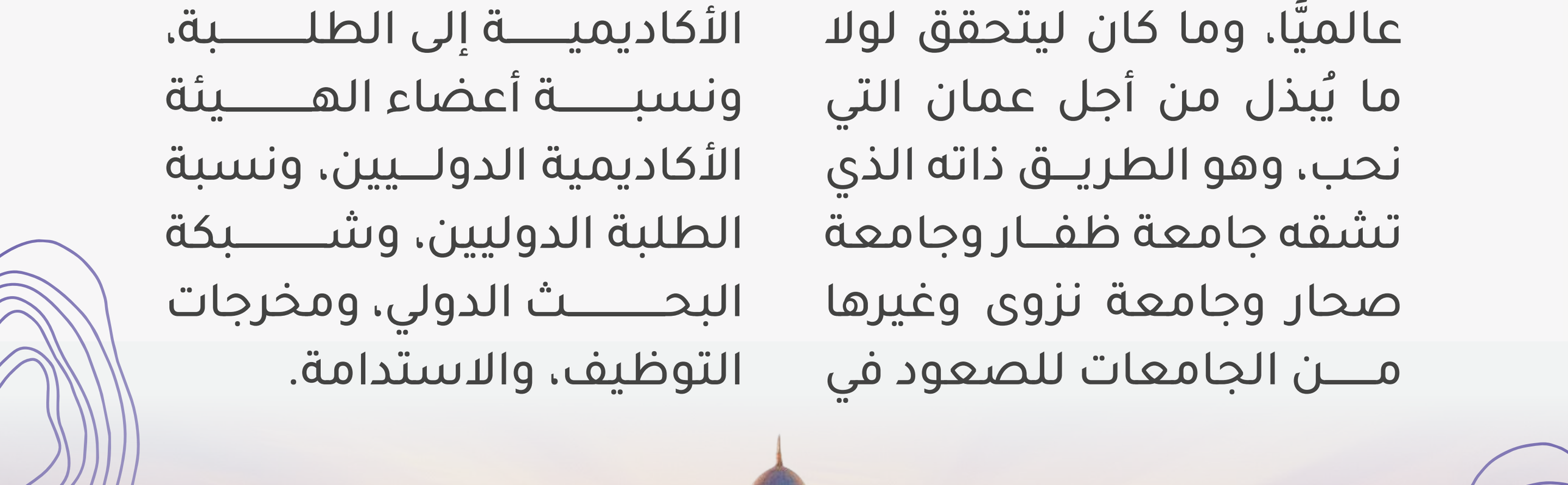
(2024/2023)
طالبًا من محافظتي مسقط وشمال الباطنة



واليوم نقفُ على الأرض التي اتسعـت لنا بخيارات التعليم العالي، فكان تحولًا في إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية عبر دمج **الكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية وكلية التربية بالرستاق**، ومخرجاتها التي تبني البلاد اليوم بفكر مستنيرٍ وعلمٍ مستفيض.



ولا نفترُ نفخـــــر بجامعة السلـطان قابـــــوس التي اتصـــــلت بالتقـــــدم وتشجيع البحث العلـمي منذ نشـــــأتها، فقد تقدمت في **مؤشر تصنيف QS للجامعات** ضمنٍ أفضل 500 جـــامعة عالميًّا، وما كان ليتحقق لولا ما يُبذل من أجل عمان التي نحب، وهو الطريـق ذاته الذي تشقه جامعة ظفـار وجامعة صحار وجامعة نزوى وغيرها مـــن الجامعات للصعود في هذا المؤشر، والذي يســـتند إلى تسع مؤشرات رئيسة، هي: السمعـــة الأكـــاديمية، وسمعة الجـــــامعة لدى أصحـــــاب العمـــــل، والاستشهادات البحـــثية، ونسبة أعضـــــاء الهيئة الأكاديميـــة إلى الطلـــبة، ونسبـــة أعضاء الهـــيئة الأكاديمية الدولـيين، ونسبة الطلبة الدوليين، وشـــبكة البحـــث الدولي، ومخرجات التوظيف، والاستدامة.



تصنيف QS للجامعات

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2027	مستهدف 2030	مستهدف 2040
379	306	من أفضل 300 جامعة	من أفضل 300 جامعة

تحسّن

تراجع



فأبناؤنـــــا الذين حصدوا الجوائز العالمية مثل: أنس المعمري، ومآثـــر الرواحي، وزينب المهدلي، وأيـــمن الغافري وقاسم عباس من مخرجات جامـــعة السلطان قابوس، الذين تفوقوا في بيئـــة تعليمـــية منحتـــهم باجتهادهـــم واستثمار الفـــرص **المركـــز الثـــاني** عالميًّا في مسابقة **Imperial Barrel Award (IBA)** الدوليـــة التي تنظمها الجمعية الأمريكية لجيولوجيي البترول، تلقوا هذا التعليم والتمكين في وطنهم وانطلقوا به نحو العالم.



بإذن الرؤية يتحول المستحيل

وحيـــن يكون بنـــاء الإنسان تمكينًا له ولأحلامه، تُفتح أمامه مسارات يشقُّ عبرها طريقه إلى النفـــــع والتعـــمير، في اقتصاد تتســـع روافده وقطاعـــات تنمو فتستحدث مهنًا جديدة وتستقطب الكفاءات وسيـاسات توطين تعزِّز مشاركة الإنسان في تشغيل هذه القطاعات وقيادتها.

لعقود كان النفط رافدًا رئيسًا عزز نمو اقتصـــادنا، وأسهم في بناء الطرق والمدارس والمستشفيـــات وتحسين الخدمات التي نعيش أثرها اليوم، لكن التنويع الاقتصادي أداتنا لضمان التدفق والاستمرارية والرفاه، وطريـــقٌ لتطوير القطاعات واستحداث المهن وفرص الأعمال واستثمار الموارد بما يكفل استدامتها.

نظرنا إلى موقعنا؛ فوجدنا فيه بوابة للتجارة واللوجستيات، وإلى أرضنا؛ فاستثمرنا ما تختزنه من معـــادن وثرواتٍ طبيعية، وإلى بحرنا، فوسعنا القيمة التي نصنعها من الثروة السمكية، وإلى طبيعتنا وتاريخنا، فهيأنا للسياحة مسارات للتوسع والنمو، وإلى شمسنا ورياحنا، فاستثمرناها لصناعات الطاقة المتجددة، ووسعنا مجالات الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي؛ حتى تتعدد المجالات التي ينمو منها اقتصادنا، وتتنوع معها الفرص التي يستطيع الإنسان أن يجد نفسه فيها.



وكلما فتحنا رافدًا جديدًا؛ يتدفق منه عائد اقتصادي تتفرع منه مؤسسات وسلاسل توريد وفرص أعمال؛ فافتتاح مصنعٍ جديدٍ في صحار يستقطبُ كفاءات وطنية من المهندسينٍ والفنيين، وتدشين مشروع سياحي في نزوى يتيح المجال لتشغيل الموارد للضيافة، ومع نمو الصناعات المستقبلية المرتبطة بالطاقة مثل الهيدروجين الأخضر وتقنيات الطاقة المتجددة؛ تتسع الفرص أمام أبنائنا لدراسة تخصصات جديدة، ويزداد الطلب على مهارات نوعية تواكب التحولات الاقتصادية، وتفتح آفاقًا أوسع للعمل والابتكار والتنافسية.



نحن من يصنع الاقتصاد

ومع إدراكنا أن بناء الإنسان نهجٌ مستمر لا يقف عند مرحلة بعينها؛ امتد عبر مسار يوصله إلى فرص العمل التي تناسبه، ويرشده إلى مجالات التشغيل والتمكين في مختلف القطاعات، ويحفِّزُه على استثمار ما تعلَّمه في بناء الوطن؛ فالتنمية تكتمل بارتفاع الإنتاج وزيادة الاستثمارات والفرص التي تدعم تمكين الإنسان في مهنةٍ امتهنها ومهارةٍ تنمِّي قدراته ومسارٍ مهنيٍّ يستطيع أن يتقدَّم فيه ويحقق الرفاه.

ورغم ظاهر التحديات في سوق العمل؛ إلا أن التشغيل لا يزال في مقدمة الأولويات الاقتصادية في عُمان، من حيث توسيع فرص العمل وربطها بالتأهيل والتدريب، مع السعي إلى زيادة تمكين الكفاءات العُمانية في الوظائف التخصصية والقيادية.

وهنا شواهدُ الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) بتوفير **175 ألف فرصة وظيفية** خلال سنواتها الخمس؛ وصعدت بطموح في الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030) لاستهداف توفير **300 ألف فرصة عمل للعُمانيين**.

ويُقاس تقدُّم سوق العمل بنوعية الوظائف والمهارات التي تتطلبها وفرص التطور التي تتيحها؛ فمن بين الفرص ما يناسب خريجي التعليم العام، ومنها ما يتطلب دبلومًا مهنيًّا أو جامعيًّا، ومنها ما يحتاج إلى تخصصات علمية أو تقنية أو خبرات متقدمة، لذلك كان تطوير التعليم المهني والتقني والتدريب المرتبط بالتشغيل والمعايير المهنية تنويعًا للفرص ومسارات الدخول إلى سوق العمل.



من تأهيل الإنسان إلى تطوير المؤسسة

مشاريع بناء القدرات الوطنية



المعايير المهنية

88,707

تراخيص مهنية

تطوير رأس المال البشري

84,500+

موظف مستفيد

الابتكار وإدارة التغيير

25

جهة حكومية

كفاءات مؤهلة

مؤسسات أكثر قدرة

أداء أفضل



من اكتشـــــــــاف المواهب إلى صنـــــــــاعة الفرص

قد يمتلك شابٌ مهارةً في البرمجة وتتميز خريجةٌ في الهندسة ويبدع آخر في التصميم أو الإدارة؛ وجميعها تتطورُ بتعليم ينمِّيها وتدريب يصقلها وفرصة عمل تستفيد منها وبيئة تشجع صاحبها على التطور والاستمرار، ولهذا يقيس **مؤشر تنافسية المواهب العالمية** قدرة الدول على تنمية الكفاءات واستقطابها والاحتفاظ بها.

ففي عام 2025، جاءت عُمان في **المرتبة 56 عالميًّا من بين 135 دولة**، مقارنةً بالمرتبة **43 في عام 2020**. ورغم تراجع ترتيبها العام إلا أنها تقدمت في المؤشرات الفرعية من **المرتبة 52** إلى **المرتبة 20 عالميًّا** في سهولة العثور على موظفين يمتلكون المهارات المطلوبة.

وهذا يعني أن سوق العمل أصبح أفضل نسبيًّا في توفير بعض الكفاءات التي تحتاج إليها المؤسسات، ولا سيما في المجالات التقنية، في المقابل تبرز نتائج المؤشر ما يستدعي مزيدًا من التطوير لتعزيز المهارات المهنية وتوسيع برامج التدريب المرتبطة باحتياجات سوق العمل، حيث تراجع ترتيب عُمان في **فرص النمو والتطور المهني من المرتبة 48 إلى 72 عالميًّا**، وفي إنتاجية العمل من المرتبة 35 إلى 47، ومن هنا تأتي أهمية تطوير التعليم المهني والتقني وتوسيع التدريب المرتبط بالتشغيل وتحسين بيئات العمل وبناء مسارات مهنية تتيح للكفاءات مواصلة التقدم.

مؤشر تنافسية المواهب العالمية

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
43	46	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

تحسّن | تراجع



توالى الاستثمار في إعداد القيــادات الوطنية مع جهود توسيع فرص التدرج المهني، وذلك عبر برامج الأكاديمية السلطانــية للإدارة من بينها البــرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين، الذي خرَّج 35 قائدًا وقائدة من مؤسسات القطاع الخاص في مايو 2025. وتتــجاوز أهمية هذه البرامج تأهيل الفـــــرد وحده إلى بناء مؤسسات قادرة على تجديد خبراتها والاستمرار فـــي أداء أدوارها مــع تغيُّر التحديات والفرق القيادية، ونفخر حين تذكر النماذج الوطنية التي وصلت أعلى مواقع القيادة في مؤسسات اقتصادية كبرى.







من الخبرة الوطنية إلى قيادة إحدى أكبر شركات عُمان

ففي قطاع الطاقة الذي شكَّل تحول النهضة في بلادنا؛ تبرز قصة الدكتور أفلح الحضرمي مثالًا على الثقة في الكفاءات العُمانية في مواقع القيادة الاقتصادية، فبعد مسيرةٍ مهنيةٍ قاربت ثلاثة عقود، تنقَّل خلالها بين مسؤولياتٍ تشغيليةٍ وتجاريةٍ وتنفيذيةٍ في شركات محلية وعالمية، أصبح في يونيو 2025 أول أول عُماني يتولى منصب المدير العام لشركة تنمية نفط عُمان، لتكون محطةً بارزةً في مسار تمكين الكفاءات الوطنية من قيادةِ المؤسسات الكبرى، وتأكيدًا على فكرة أن الاستثمار في الإنسان يمتد من اكتساب المهارة والخبرة إلى تحمل مسؤولية القرارات الإستراتيجية في القطاعات التي يقوم عليها اقتصادنا.

ونحن إذ نبني الاقتصاد الذي يخلق الفرص؛ نبني بالتوازي معه الإنسان القادر على اقتناصها، فحين نقف على مؤشر التنمية البشرية يمنحنا نظرة أوسع عن دخول سوق العمل الذي يتصل بالتعليم والصحة والمعرفة ومستوى المعيشة.





فبين عامي 2020 و2023، ارتفعت قيمة المؤشر في عُمان مع بقائها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا. ورغم انتقال ترتيبها من 49 إلى 50 عالميًّا، فإن ارتفاع القيمة نفسها يشير إلى تحسن المحصلة العامة لتنمية الإنسان، بينما يتأثر الترتيب أيضًا بتقدم الدول الأخرى، وهو ما يؤكد ضرورة مواصلة رفع جودة مخرجات التعليم وربطها بمهارات المستقبل وتحسين الإنتاجية والدخل الحقيقي وتعزيز استفادة مختلف فئات المجتمع من مكتسبات التنمية.

مؤشر التنمية البشرية



تحسّن | تراجع

المهارة تُثمِرُ إنتاجًا

تتكلَّلُ فرص العمل وتأهيل الكفاءات الوطنية نجاحًا حين تنعكس على ما ننتجه في اقتصادنا؛ فكلما امتلك العامل مهارات أفضل، وتوافرت له التقنيات والأدوات المناسبة، أصبح قادرًا على إنجاز عمله بكفاءة أكبر والإسهام في إنتاج قيمة اقتصادية أعلى.

وهذا ما يتابعه مؤشر **معدل نمو إنتاجية العمالة**، الذي يقيس مقدار الزيادة أو الانخفاض في متوسط ما ينتجه العامل في الاقتصاد الوطني من عام إلى آخر.

ولمواصلة هذا التقدم لا بد من التركيز على تطوير مهارات القوى العاملة وتوسيع استخـــدام التقنيات الحديثة وتحسين بيئات العمل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تحقق قيمة أعلى من الموارد والجهود المبذولة فيها.

فالغاية الأسمى أن نوجد فرص عملٍ أكثر إنتاجية؛ بما يعزز قدرة مؤسساتنا على النمو ويرفع القيمة التي يضيفها الإنسان إلى اقتصاد عُمان.

قيادةٌ اقتصاديةٌ فـــــــاعلة



ومن تمكين الكفاءات الوطنية وبلوغها مواقع القيادة يمتدُّ مسار البناء إلى منظومة مؤسسية تتولى قيادة الاقتصاد وتوجيه مجراه، وهذا ما يعبِّر عنه مؤشر **«توافر قيادة اقتصادية فعَّالة بحلول عام 2021»**؛ إذ يقوم على مؤسسات واضحة الأدوار، تتكامل كما تتلاقى الروافد في مسار واحد؛ لتخطط لمستقبل الاقتصاد وتنسِّق سياساته وتتابع تنفيذها وتعيد توجيهه عند المتغيرات التي تؤثر في نموه.

2020

إنشاء وزارة الاقتصاد
التخطيط الاقتصادي وإعداد السياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها.

2021

المستهدف الزمني للمؤشر
منظومة مؤسسية للقيادة الاقتصادية؛ تثبت تحقق المؤشر وفق مرجعه المعتمد.

2026

تعزيز منظومة القيادة
إنشاء مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدعم التنسيق والإشراف على الملفات ذات الأولوية.

تحسّن | تراجع

وبهذه المراحل تشكلت منظومة تتكامل فيها مسؤوليات التخطيط والتنسيق والمتابعة وصنع القرار؛ لتوجيه روافد اقتصادنا نحو الأولويات الوطنية، وتصبح قدرتنا على التعامل مع التحديات واستثمار الفرص أكبر.

وهكذا يصبح تمكين الإنسان مسارًا متصلًا: **فرصةً يدخل بها سوق العمل ومهارةً تعزز قدراته وخبرةً تدعم تقدمه ومسؤوليةً قياديةً يسهم بها في صناعةِ مستقبل عُمان.**



نعرف كيف نمضي

على أرضٍ عرفت التحديات واختلاف الظروف، تعلَّمنا كيف نوجد الحلول والمسارات لبلوغ أهدافنا وعرفنا كيف نحيل الإمكان إلى قيمة والفرصة إلى أثر؛ فكـــــل فرصة تحتاج من يفتح لها المسار ويقرِّب المسافة، ومن يجمع لها كل مورد يجعل الطريق أكثر انسيابًا.

فاليوم نحن أمام فرد يملك الإمكانيات ويصنع فرصته بنفسه عاملًا حرًّا، أو يحوِّل مهارته أو فكرته إلى مشروع يخلق قيمة وفرصًا لغيره بوصفه رائد أعمال.

ويتاحُ للمتفرغ للعمل الحر الحصول على بطاقة ريادة الأعمال والاستفادة من نظام العُمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم عبر صندوق الحماية الاجتماعية وفتح حساب بنكي مخصص لنشاطه لتسهـــــيل معاملاته ومدفوعاته والمنافسة على 10% من العقود الحكومية عبر منصة إسناد، ويمنحُ بنك التنمية لأصحاب العمـــــل الحر تمويلًا يصل إلى 15 ألف ريال عُماني دون فوائد، ومدعوم الفائدة بنسبة 100% وفق الضوابط المعتمدة.



أما من اختار تأسيس مشـــروع ريادي قابل للنمو؛ اتسعت له منظومة ريادة الأعمال عبر مراحـــــل مشروعه: من التأسيس والتأهيل والاحتضان والتمويل والتوجيه والحوافز، ثم الوصول إلى الأسواق والعقود.

ريادة بنهاية 2025

130,359
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى «ريادة»

205 شركة ناشئة قائمة على الابتكار، يعمل فيها 825 موظفًا

395 مليون ر.ع
القيمة السوقية للشركات الناشئة

521 طلب تمويل معتمد بقيمة 45.4 مليون ر.ع

2,002 فرصة عمل
دعمتها المشروعات الممولة



ونجد في رحلةِ الدكتورة فاطمة قصةً ريادية، ونموذجًا عُمانيًّا في قطاعِ طبِّ الأسنان؛ تمكنت من توفير 21 فرصة عمل في عيادتها التي استفادت من تسهيلات التمويل عبر بنك التنمية، وبنسبة تعمين نحو 73%، وهكذا شقَّت طريقـــــــها بين روَّاد الأعـــــمال في عُمـــــان، وجعلت من مشروعها رافدًا للمنظومة الاقتصادية وبيئة عملٍ تستقطبُ فيها الكفـــاءات الطبية والفنية وتسهم من خلالها في تنمية القطاع.

ومن أجل القيمة الاقتصادية الجلية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ خُصص لها ما لا يقل عن 10% من إجمالي قيمة المشتريات والمناقصات الحكومية، وإسناد المناقصات الحكومية الخاصة بالتوريدات والأعمال والخدمات التي لا تتجاوز قيمتها 25 ألف ريال عُماني إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستوفية للضوابط والحاصلة على بطاقة ريادة.

وامتد مجرى الفرص ليصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق داخل عُمان وخارجها ويصلها بالمشروعات الكبرى، فتشارك في تنفيذ المشروعات المحلية وتنمو معها من خلال عقود المقاولات والتوريد، وعلى سبيل المثال: وقَّع المقاول الرئيس لمشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة خلال المرحلة الأولى 11 اتفاقية مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتشارك في أبرز التجمعات واللقاءات لرواد الأعمال إقليميًّا ودوليًّا بما يعزز نموها رياديًّا.

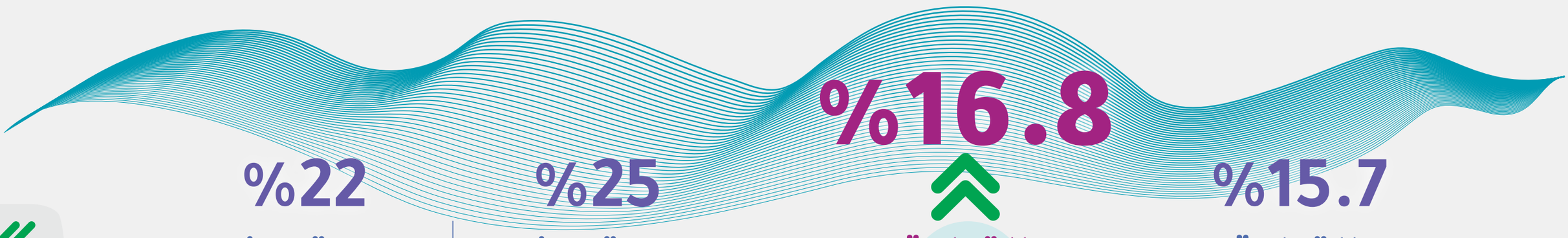


ومن أجل رفد نمو هذه المؤسسات التي تحتاج إلى مصانع ومعدات ومبانٍ وتقنيات ورؤوس أموال حتى تتوسع وتوظِّف وتنتج؛ يأتي **الاستثمار** ليصنع قيمة وفرصًا تمتد إلى المستقبل، وتساعد في تدوير الاقتصاد داخل عُمان.

ولا يقتصر المسار على جذب المستثمر من الخارج؛ بل بدأ بتوسيع دور الاستثمار الخاص داخل عُمان، وهذا ما يؤكده ارتفاع مؤشر نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا **المؤشر الاستثمارات غير الحكومية** الداخلة في تكوين الأصول ورأس المال، فكل مشروع يبنيه القطاع الخاص – من مصنع وفندق إلى شركة لوجستية أو منشأة إنتاجية – يعني أموالًا تُستثمر اليوم لبناء نشاط اقتصادي يستمر في المستقبل.



نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي



تحسّن تراجع

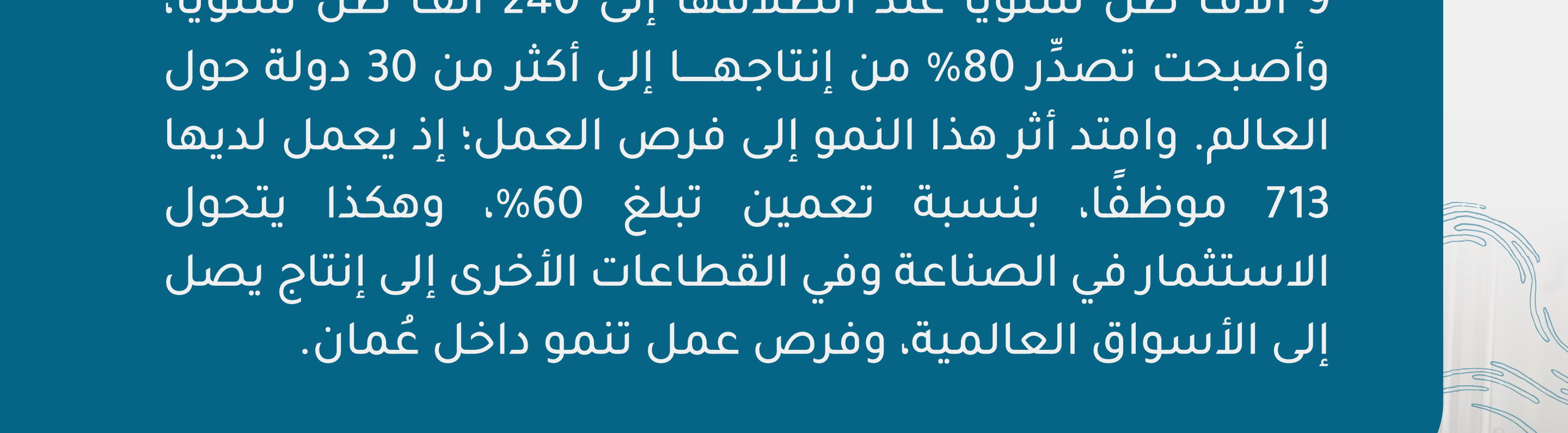
ويشكِّل استثمارنا الوطني في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية سوقًا مجهزًا ومساحات مهيأة تستقبل الاستثمار المحلي والأجنبي وتربطه بالإنتاج والتصدير، فمع نهاية 2025 وصل إجمالي الاستثمار الملتزم به في المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى 22.4 مليار ريال عُماني، بعد إضافة نحو 1.4 مليار ريال من الاستثمارات الجديدة خلال 2025، بنمو 6.8% مقارنة بعام 2024. كما شهد العام توقيع 325 اتفاقية استثمارية جديدة في قطاعات مختلفة.

واتسع امتداد المناطق الاقتصادية الخاصة في التطوير الجاري **للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة، والمنطقة الاقتصادية في الروضة، والمنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي**، وأربع مدن صناعية جديدة في **المضيبي والسويق وثمريت ومدحاء**، والغاية هي استيعاب أنشطة صناعية جديدة، وتوسيع قاعدة التصنيع المحلي، وإيجاد فرص عمل إضافية للعُمانيين.



يُنتج في عُمان ويصل إلى أكثر من 30 دولة

وتظهر نتائج الاستثمار الصناعي في تجربة شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها بمدينة الرسيل الصناعية وفق بيانات أعلنتها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عام 2026؛ إذ توسعت طاقتها الإنتاجية من 9 آلاف طن سنويًّا عند انطلاقها إلى 240 ألف طن سنويًّا، وأصبحت تصدِّر 80% من إنتاجها إلى أكثر من 30 دولة حول العالم. وامتد أثر هذا النمو إلى فرص العمل؛ إذ يعمل لديها 713 موظفًا، بنسبة تعمين تبلغ 60%، وهكذا يتحول الاستثمار في الصناعة وفي القطاعات الأخرى إلى إنتاج يصل إلى الأسواق العالمية، وفرص عمل تنمو داخل عُمان.



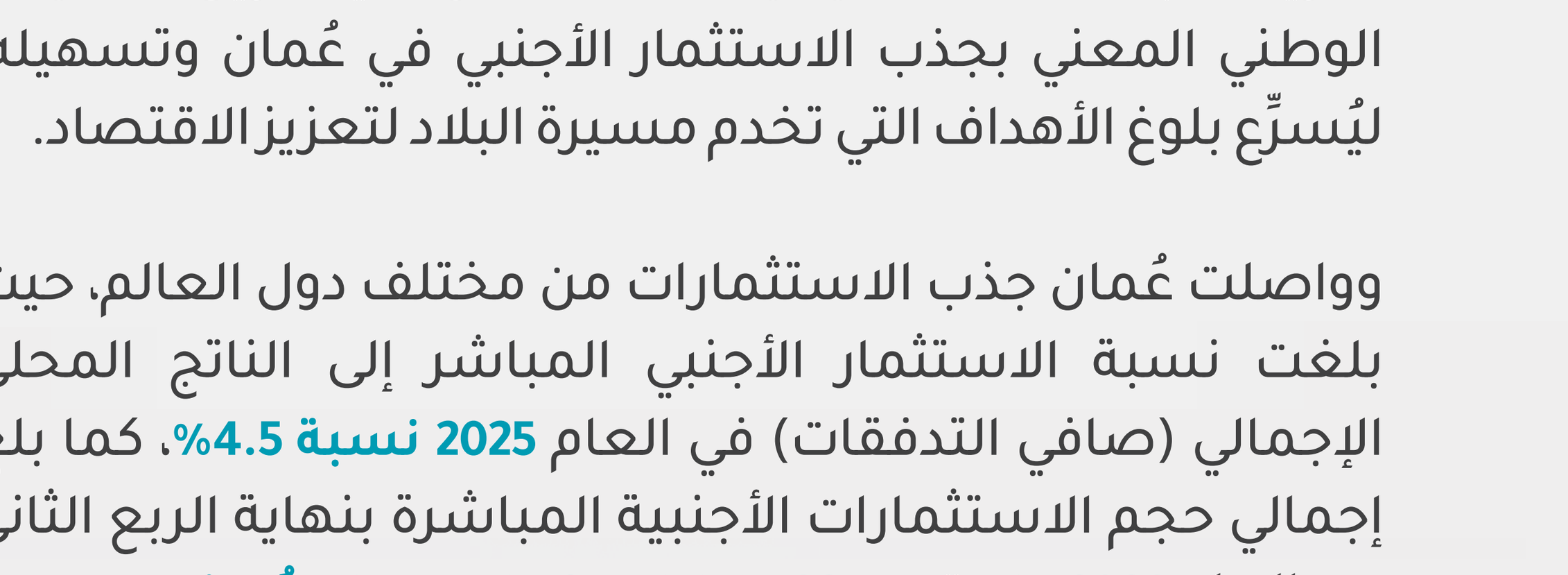


ومن صالة استثمر في عُمان تبدأ رحلة المستثمر من فرصة تبسط لها الإجراءات، وتتكامل معها الأدوار، وتُذلَّل لها التحديات، حتى تمضي الفكرة في طريقها من الاكتشاف إلى التأسيس، ومن التأسيس إلى مشروع يرفد الاقتصاد.

فهي شاهدٌ على تحوُّل الفرص إلى مشاريع قائمة؛ إذ تضم محفظتها الاستثمارية حتى منتصـــف عام 2026 أكثر من 110 **مشروع استثماري نشط** قيد المتابعة في قطاعات مـــتنوعة، وطَّنت 46 مشروعًا من بينها ودخل حيز التنفيذ الفعلي.

هذا التحوُّل ساهم في تغيير مفاهيم البحث عن المورد إلى البحث عن الأرض التي تذلل الصعاب وتمنح الامتيازات لكل من أراد الشراكة في النمو: نقدِّم لك المكان والموارد، وتساهم معنا في تحريك عجلة الاقتصاد، وهو مـــا تأسس عليه فريق التفاوض الوطني المعني بجذب الاستثمار الأجنبي في عُمان وتسهيله؛ ليُسرِّع بلوغ الأهداف التي تخدم مسيرة البلاد لتعزيز الاقتصاد.

وواصلت عُمان جذب الاستثمارات من مختلف دول العالم، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (صافي التدفقات) في العام **2025 نسبة 4.5%**، كما بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية الربع الثاني من العام **2026 ما مقداره 32 مليارا** و**211 مليون ريال عُماني**.





ولأن جذب هذا الاستثمار خضع منذ البداية لتخطيطٍ دقيق؛ جاء متوائمًا مع رؤى المستقبل الذي تطمح له عُمان، فقد بلغت القيمة الإجمالية للاتفاقيات الموقعة في مجال الهيدروجين الأخضر 10 مليارات دولار أمريكي، وارتفعت حصة الاستثمار الأجنبي في بناء المدن المستدامة في عُمان وتطويرها.

وحين يرتبط الاستثمار الأجنبي بالسوق المحلي، لا يقتصر أثره على رؤوس الأموال التي يضخها؛ بل يمتد إلى تحريك الإنفاق داخل الوطن وتوفير فرص عمل متنوعة وإسناد عقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونقل المعرفة والخبرات وزيادة الإنتاج والصادرات. وتصبُّ هذه الآثار مجتمعةً في مجرى اقتصاد وطني أكثر تنوعًا وقدرةً على النمو.

وحين تلتقي أرضٌ زاخرةُ الفرصِ بمستثمرٍ يبحث عن فرصة حقيقية، تتحول الأرقام إلى آثار ممتدة في مسيرة نموها وازدهارها؛ فمشروعٌ يولِّد مشروعًا آخر، واستثمارٌ يفتح أبوابًا لاستثمارات جديدة، وقيمةٌ تنتقل من قطاع إلى آخر. وكما يجد الماء مجرى جديدًا حين تتبدَّل تضاريس الأرض، تواصل طموحاتنا مسيرتها مهما تغيَّرت الظروف.

ثروتنا تنمو وتفتح فرصًا جديدة

ولأننا نريد لثروات عُمان أن تنمو وتبقى مصدرًا للخير لأجيالنا القادمة؛ يتولى جهاز الاستثمار العُماني إدارة جزء من أصول الدولة واستثمارها داخل عُمان وخارجها، حتى تحقق عوائد مالية وتفتح مجالات جديدة للنمو.

وقد بلغت قيمة الأصول التي يديرها الجهاز نحو 23 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2025، وحققت استثماراته أرباحًا بلغت 2.9 مليار ريال عُماني خلال العام نفسه. ولم تقتصر هذه العوائد على تنمية الثروة؛ فقد أسهم الجهاز بمبلغ 800 مليون ريال عُماني خلال 2025 في الموازنة العامة للدولة، التي تموِّل منها الحكومة خدماتها والتزاماتها ومشروعاتها المختلفة خُصص منها 400 مليون ريال عُماني لصندوق عُمان المستقبل.



وامتدت استثمارات الجهاز إلى 52 دولة حول العالم، لتتعدد مصادر العائد ولا تبقى ثروتنا مرتبطة بسوق واحدة. وفي الوقت نفسه، واصل الاستثمار داخل عُمان؛ إذ بلغت الاستثمارات الرأسمالية المحلية المعلنة في عام 2025 نحو 2.4 مليار ريال عُماني، بما يدعم توسع المشروعات والأنشطة الاقتصادية.

عبر جهاز الاستثمار وشركاته خلال عام 2025

1,146
وظيفة

285
مليون ريال عُماني الإنفاق المعلن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



وصندوق عُمان المستقبـــــل الذي أنشأ برأس مال يبلغ ملياري ريال عُمـاني؛ ليشارك في تمويل مشروعات جـــديدة، ويجذب معها رؤوس أموال من مستثمرين محليين ودوليين.

صندوق عُمان المستقبل حتى نهاية 2025

186
مشروعًا معتمدًا

1.7
مليار ريال عُماني القيمة الإجمالية التقديرية للمشروعات

640
مليون ريال عُماني استثمارات الصندوق في المشروعات المعتمدة

743
مليون ريال عُماني استثمارات أجنبية ساهم الصندوق في جذبها



وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والسياحة والصناعة والتقنية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة؛ وهي مجالات يمكن أن تفتح فرصًا جديدة للعمل، وتزيد ما ننتجه محليًّا، وتوسع الخدمات المتاحة لنا.

عزان واحدٌ منا، اختار أن يحوِّل حلمه إلى واحدةٍ من الشركات العُمانية التي تقدم نموذجًا لنمو الاقتصاد القائم على المعرفة، **شركة رحال للتقنية** التي توسعت في تطوير الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، والتي حصلت على استثمار من مجموعة إذكاء، الذراع الاستثماري التقني لجهاز الاستثمار العُماني، و**رِحال** تجربة ريادية للاستثمار في شركة تقنية عُمانية بخبرات وطنية، تؤكد أن الاستثمار يدعم نموها ويفتح فرص عمل في تخصصات المستقبل، ويثبت قدرة الشركات العُمانية على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة؛ فقد امتدت أعمال شركة رِحال إلى 18 دولةٍ من الأسواق الإقليمية والدولية من خلال مشاريعها وعملائها وشراكاتها؛ ليصبح الاستثمار في المعرفة والمهارات رافدًا متجددًا لاقتصادنا.

+331
موظفًا

+70
عميلًا حول العالم

+250
مشروعًا منفذًا

%78
تعمين



وخلال السنـــوات الخمس الماضية شكَّلت الزيارات السامية إلى عدد من الدول فرصًا لتوسيع التعـــاون الدولي، وأثمرت بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفـــاهم في مجالات اقتصادية وتنموية متعددة مثل: التعاون الاستثماري والسيـاحة والنقل البحري والتقنيـــة وريادة الأعمال والطاقة والصحة؛ اتسعت مجالات التعاون لتصل إلى قطاعات مختلفة من اقتصادنا.

فكم من مصنعٍ وصلت منتجاته إلى أســـواق خارج عُمان، وكم من عُماني أنشَّأ فروع شركاته في دول أخرى، وكلها آفاق تُشرعها علاقاتنا بدول العالم، ويمتد مجرى الاستثمـــار من تنمية الثروات إلى بناء المشروعات إلى المؤسسات المحلية وفرص العمل؛ ليصبح نمو الاستثمار وسيلة لبناء اقتصاد أقوى، تعود ثماره على عُمان وأجيالها.

تتعـــدد الروافد
يزدهر الاقتصاد

وكما يعـــزِّز تعدد روافد الماء استـــدامة جريانه في المجرى؛ تسهم السياسات والإستراتيجيات في تنويع قطاعات الإنتاج ومصادر الدخل وبنـــاء اقتصاد أكثر قدرة على مواصلـــة النمو والحفاظ على الاستقرار.

فالتنويع الاقتصـــادي يعني أن تنتج عُمان المزيد من الســـلع والخدمـــات في قطاعات مختلـــفة مثل الصناعة والسياحة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والنقـــــل والخدمات اللوجستية والتقنيـــة، وأن تتوزع منتجاتها وخدمـــاتها داخل الوطن وخارجه، وكلما نمت هذه القطاعات، أصبح لدينا أكثر من مصدر للإنتاج والدخل وفرص العمل.

ولمعرفة مقدار ما ينتجه اقتصـــادنا الوطني تأتي قراءة مؤشر **الناتج المحلي الإجمالي**. وهو القيـمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تُنتج داخل عُمان خلال سنة، فهو يجمع ما تنتجـه المصانع وما تقدمه شركـــات النقل والاتصالات وما تنتجه المزارع وما توفره الفنادق والمطاعم، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

أما **معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي**، فيخبرنا إن كان حجم هذا الإنتاج قد ازداد فعلًا، بعد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار. فحين ترتفع قيمة السلع لأن أسعارها زادت فقط، لا يعني ذلك بالضرورة أننا أنتجنا كمية أكبر.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



وفي عام 2020، انكمش الاقتصاد العُماني بنسبة **3.4%**، متأثرًا بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتراجع النشاط الاقتصادي. لكن السنوات التالية شهدت عودة النمو؛ ليبلغ **2.4% في عام 2025**، بمتوسط نمو سنوي يقارب **3.2% خلال الأعوام من 2021 إلى 2025**.

ولم يقتصر هذا التحسن على نسبة النمو؛ فقد ارتفعت القيمة الحقيقية لما ينتجه اقتصاد عُمان من **34.48 مليار ريال عُماني في عام 2021 إلى 39.29 مليار ريال في عام 2025**، بزيادة تقارب **13.9%**.

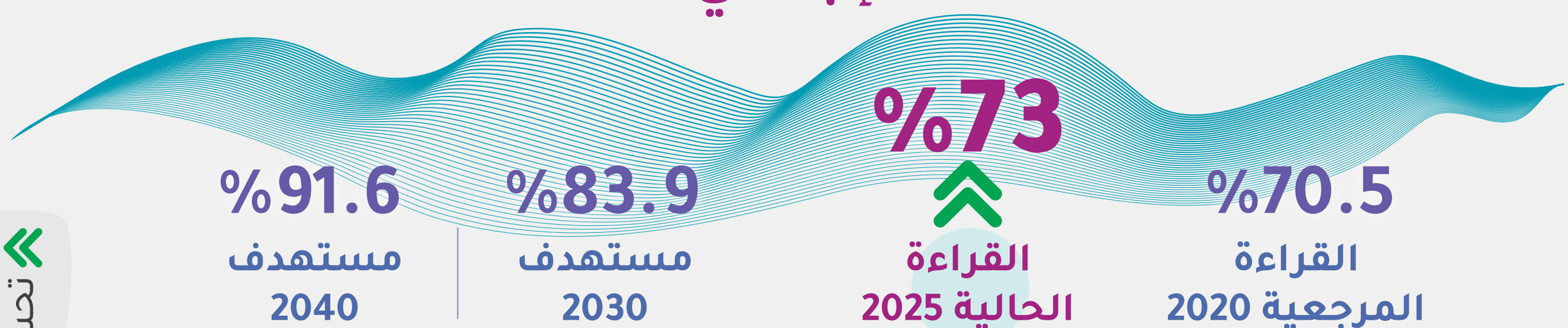
وهذا يعني أن اقتصادنا أصبح ينتج سلعًا وخدمات أكثر مما كان ينتجه في عام 2021، بعد استبعاد أثر تغير الأسعار، فحين يتراجع إنتاج قطاع، يمكن لنمو قطاعات أخرى أن يخفف أثر هذا التراجع في الاقتصاد كله.

فمصنع يزيد إنتاجه، وميناء يستقبل بضائع أكثر، وشركة تقنية توسع خدماتها، ووجهةٍ سياحية تستقبل زوارًا جددًا؛ جميعها تسهم في زيادة ما ينتجه اقتصادنا، حتى حين يواجه أحد قطاعاته تحدياتٍ أصعب.



ووفقًا للمؤشرات؛ ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من **70.5%** في عام 2020 إلى نحو **73%** في **عام 2025**. أي إن ما يقارب ثلاثة أرباع القيمة المضافة في الاقتصاد الحقيقي أصبحت تأتي من أنشطة غير نفطية.

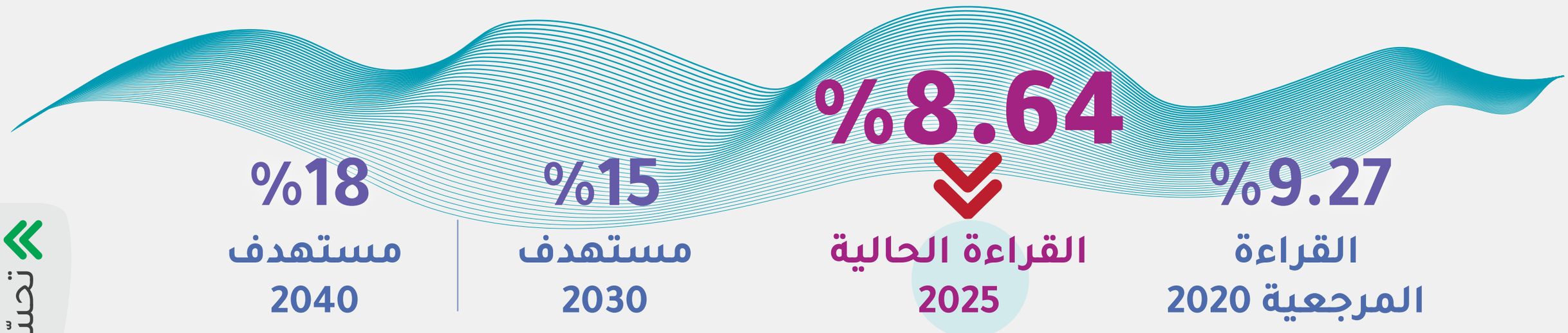
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي



ومع هذا التقدم لا يزال أمامنا طريقٌ من التنويع والتطوير لبلوغ **نمو اقتصادي حقيقي بمعدل 5% سنويًّا** بحلول عام 2030؛ وهو ما يتطلب مواصلة رفع الإنتاجية والاستثمار في القطاعات القادرة على النمو والتصدير.

كما يقيس **مؤشر الإيرادات غير النفطية** حجم ما تحصل عليه الدولة من أموال عن طريق مصادر غير النفط والغاز، مقارنة بحجم اقتصادنا، ففي عام 2025 بلغت هذه الإيرادات ما يعادل **8.64% من حجم الاقتصاد العُماني**، مقارنةً بـ9.27% في عام 2020. ورغم انخفاض النسبة قليلًا، إلا أنها حافظت على مستويات متقاربة خلال السنوات الأخيرة، ونطمح إلى رفعـــــها إلى **15% بحلول عام 2030، ثم 18% بحلول عام 2040**.

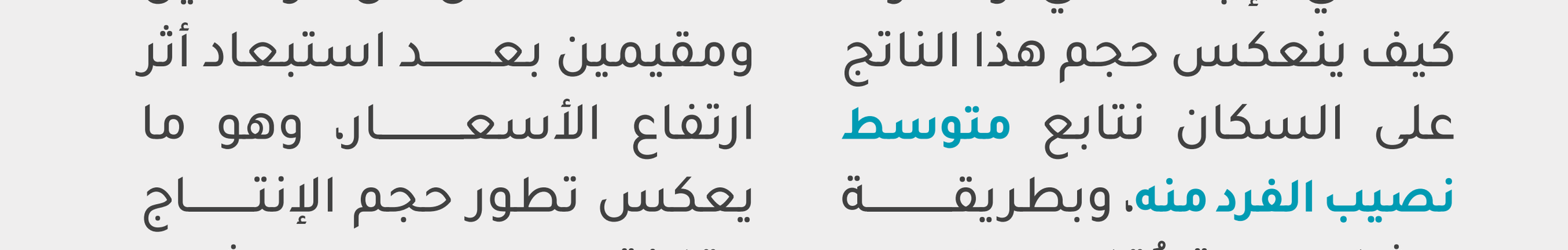
الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



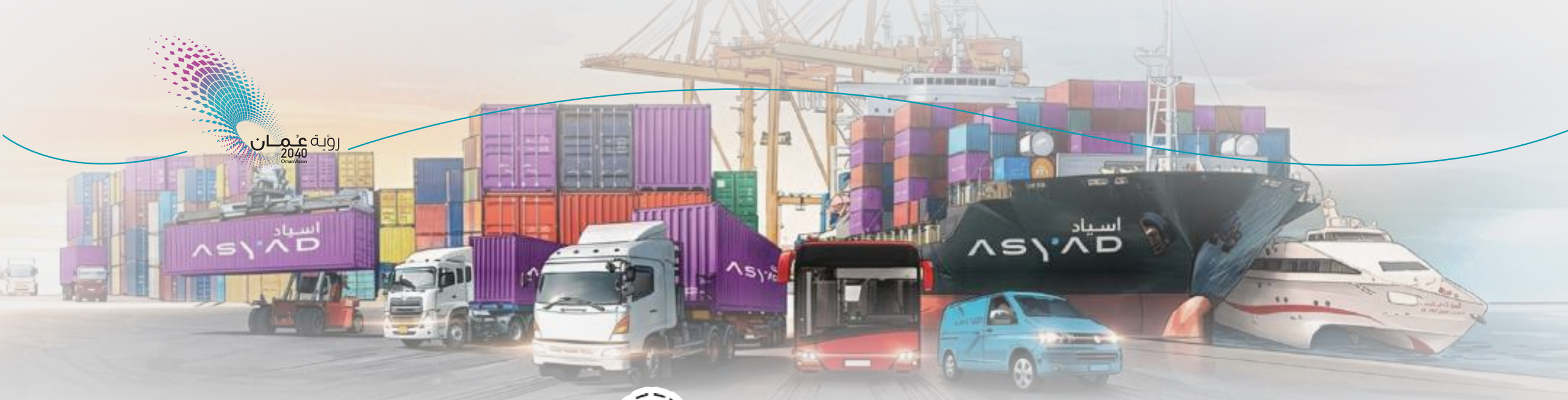
تحسّن | تراجع

يسهم تنوُّع مصادر الدخل وتوسُّـــــع الأنشطـــة الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمـــالي، ولنعرف كيف ينعكس حجم هذا الناتج على السكان نتابع **متوسط نصيب الفرد منه**، وبطريقـــة مشابهـــة يُقاس **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**؛ فنقسم قيمة ما ينتجه اقتصـــاد عُمان من سلع وخدمات على عـــدد السكـــان من مواطنين ومقيمين بعـــد استبعاد أثر ارتفاع الأسعـــار، وهو ما يعكس تطور حجم الإنتـــاج مقارنة بعدد من يعيـــشون في عُمان.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)



تحسّن | تراجع



من عُمان لأسواق العالم

لم تعد المنتجات التي نصنعها في عُمان تستهلك في السوق المحلي وحده؛ بل تصل إلى أسواقٍ خارجية، حاملةً معها فرصًا جديدة لمصانعنا وشركاتنا والعاملين فيها.

وفي عام 2025، بلغت قيمة **صادراتنا غير النفطية نحو 6.7 مليار ريال عُماني**، بنمو **7.5% مقارنة بعام 2024**. وشملت منتجات الصناعات الكيماوية والمعادن والبلاستيك والآلات والمعدات الكهربائية، ووصلت صادراتنا إلى أسواق متعددة، من أبرزها الإمارات والسعودية والهند، إلى جانب أسواق آسيوية وعالمية أخرى.

ويمتد أثر التصدير إلى ما وراء بيع المنتجات؛ فحين يتلقى مصنع عُماني طلباتٍ من الأسواق الخارجية، يتوسع إنتاجه، وتزداد تعاقداته مع الموردين المحليين، وتنشط خدمات النقل والتغليف والتخزين، وتُفتح فرص جديدة للعمل.

قيمة الصَّادرات غير النفطيَّة خلال الربع الأول من 2026

1.611
مليار ريال عُماني

مؤشر التعقيد الاقتصادي - ركيزة التجارة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
72	80	من أفضل 20 دولة	من أفضل 10 دول

ورغم ارتفاع حجم صادراتنا ينظر **مؤشر التعقيد الاقتصادي** إلى حجم الصادرات وتنوع المنتجات التي تصنـــــعها الدولة وتُصدِّرها، ومقدار المعرفة والتقنية اللازمة لإنتاجها؛ ففي عام 2024 جاءت عُمان في **المرتبة 80 عالميًّا**، مقارنة بالمرتبة **72 في عام 2020**. وهذا يتطلب انتقالًا أوسع من تنمية الأنشطة القائمة إلى تطوير منتجات جديدة ذات قيمة معرفية وتقنية أعلى وتعميق الروابط بين القطاعات الإنتاجية.

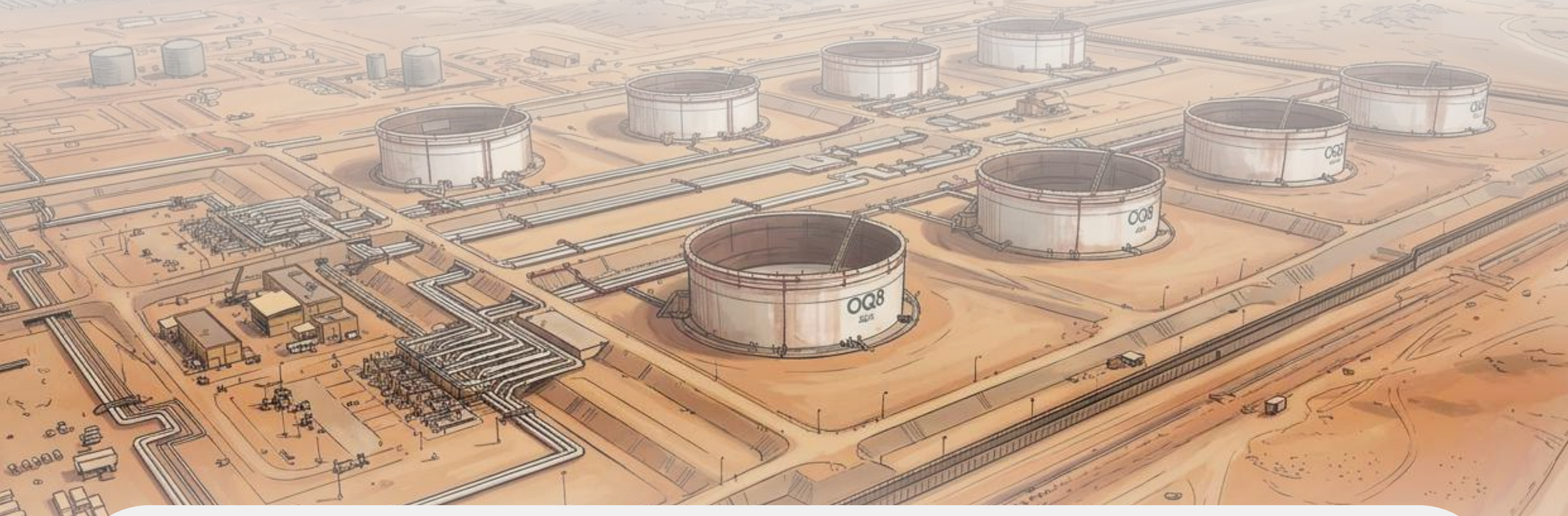
ويتأثر الترتيب العالمي بوتيرة تطور الاقتصادات الأخرى، مما يجعل تعزيز القدرات الإنتاجية المتخصصة والابتكار ونقل المعرفة عوامل أساسية لتحسيـــن موقع سلطنة عُمان في المؤشر خلال السنوات المقبلة.

الموازنة العامة للدولة

تعزز الإدارة المالية قدرة الدولة على مواصلة التنمية في أوقات الرخاء وفي الأوقات التي تتراجع فيها الإيرادات، فهي تشكِّل خطة مالية سنوية تحدد الأموال التي تتوقع الحكومة تحصيلها، والأموال التي تخطط لإنفاقها على الخدمات والمشروعـــات والالتزامات المختلفة.



وتأتي إيرادات الدولة من مصادر متعددة، منها النفط والغاز والضرائب والرسوم وعوائد بعض الاستثمارات. وفي المقابل، تُستخدم هذه الموارد في تمويل قطاعات مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والبنية الأساسية، إلى جانب النفقات التشغيلية والالتزامات المالية الأخرى.



في عام 2020، واجهت عُمان ضغوطًا مالية كبيرة مع تداعيات الجائحة وتراجع أسعار النفط، وبلغ عجز الموازنة **15.5% من الناتج المحلي الإجمالي**.

وعلى افتراض أن حجم الاقتصاد يساوي 100 ريال، فإن عجز الموازنة في ذلك العام كان يعادل 15.5 ريال مقارنة بهذا الحجم. ولا تعني النسبة أن الدولة أنفقت 15.5% أكثر من إيراداتها؛ بل إنها تقارن مقدار العجز بحجم الاقتصاد كله؛ لذا عملت عُمان على تحسين إدارة المال العام من خلال خطة التوازن المالي والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي وضبط الإنفاق وتنمية الإيرادات وإدارة الدين العام.

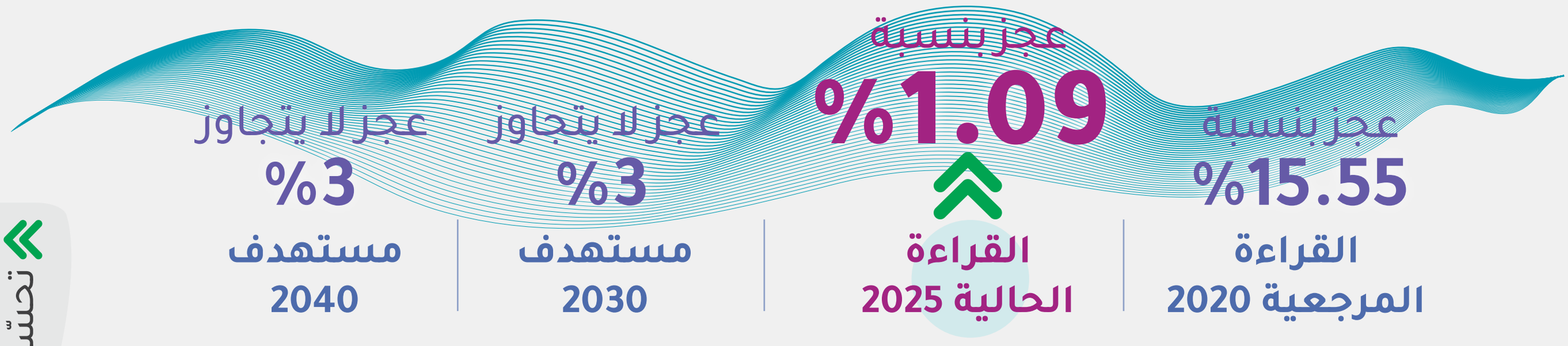


وقد ظهرت نتائج هذا المسار في تحقيـــق فوائض مالية خلال ثلاثة أعوام متتـــالية: **2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، و2.3% في 2023، و1.3% في 2024.**

وفي عام 2025، سجلـــت الموازنة عجزًا محدودًا بلغ **1.1% من الناتج المحلي الإجمالي**؛ أي أقل بكثير من عجـــز عام 2020، وضمن المستهدف الذي يقضي بألا يتجاوز العجز **3% من الناتج المحلي الإجمالي.**



نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي



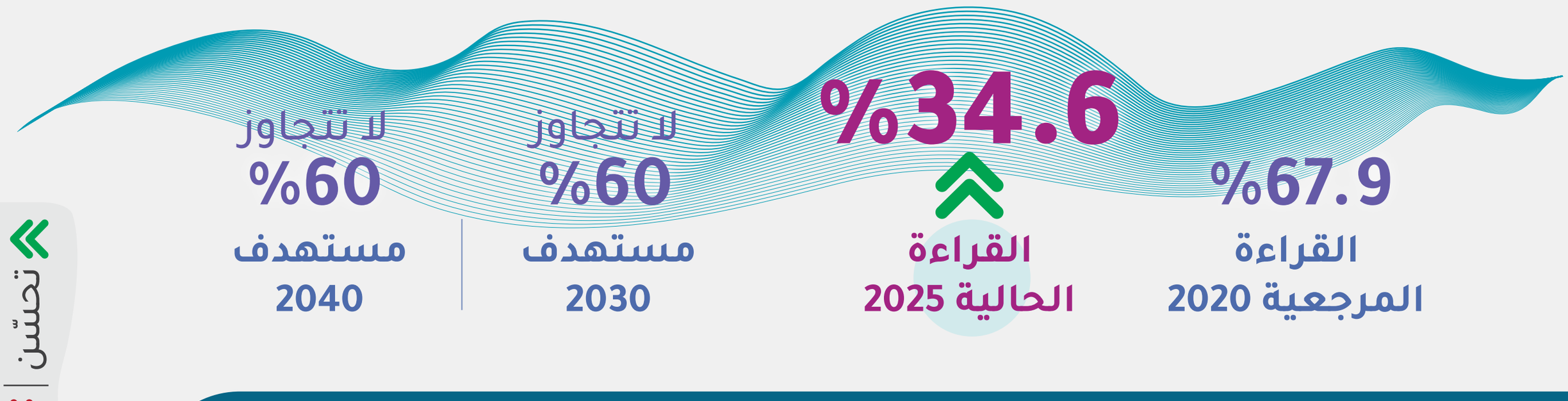
تراجع

وهكذا فإن الاستدامة المـــالية أن تستطيـــع الدولة إدارة إيراداتها ونفقاتـــها والتزاماتها، وألا يتحـــول العجز إلى عبء يصعب تحمله.



وحين تحتاج الدولـــــة إلى تمويل يتجاوز إيراداتها، قد تلجأ إلى الاقتراض كما تلجأ المؤسسات إلى التمويل لتنفيذ مشروعات أو الوفاء بالتزامات، لكن هذا الاقتراض يترتب عليه سداد أصل الدين وتكاليف تمويله.

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

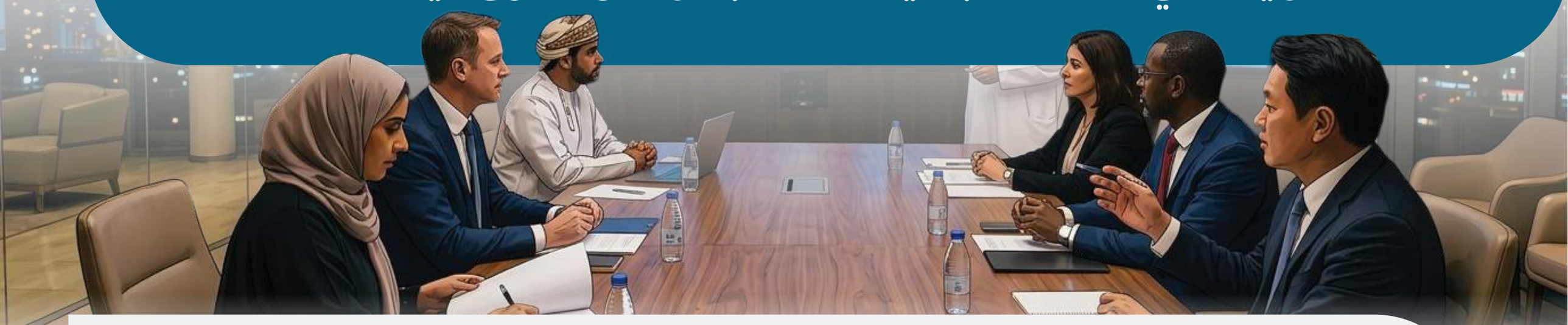


وكلما ارتفع الدين وتكاليف خدمتـــه، ازداد الجزء الذي قد تحتاج الدولة إلى تخصيصه للسداد بدلًا من توجيهه إلى أولويات أخـــرى. لذلك، يساعد خفض الدين العام وإدارته بكفاءة على تقليل الأخطار المالية، ويمنح الدولة مرونة أكبر في التعامل مع الظروف الطارئـــة. وهذا ما يقيسه **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي**؛ إذ يقارن حجم ديون الدولة بحجم اقتصادها. وفي عُمان، انخفضت هذه النسبة من **67.9% عام 2020** إلى **34.6% عام 2025**، خلال خمسة أعوام، بما يعكس تحسنًا ملموسًا في التوازن المالي وعودة الدين إلى مستويات أكثر استدامة.

تراجع
تحسّن

وجـــاء هذا التحسن نتيجـــة سداد جزء من الديــون، ورفع كفاءة إدارة الإنفاق والموارد الماليـــــــة، إلى جانب نمو الاقتصاد. وكلما خـــفَّ عبء الدين وفوائده؛ اتسعت قدرة الدولة على توجيه مواردها إلى تعزيز الإنفـــــاق الاجتماعي والخدمي والإنفـــــــــاق الاستثمـــاري والمشروعات التنموية التي تخدمنا جميعًا.

ومن هنا تأتي أهمية **التصنيف الائتماني**؛ فهو تقييم تصدره مؤسسات دولية متخصصة لقدرة الدولـــــة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وكلما تحسَّن هذا التقييم؛ أمكن أن تتعزز ثقـــــة المقرضيـــن والمـــستثمرين في الوضع المالي للدولة، وإن ظلـــت تكلفـــــة الاقتراض مرتبطة بعوامل أخرى أيضًا.



وشهد التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان تحسنًا لدى وكالات التصنيف الدولية؛ فأصبحت في درجـــة الجدارة الاستثمارية لدى وكالة **ستاندرد آند بورز (S&P)** بتصنيف **BBB-** في سبتمبر 2024، ولدى وكالة **موديز (Moody's)** بتصنيف **Baa3** في يوليو 2025، ثم لدى وكالة **فيتش (Fitch)** بتصنيف **BBB-** في ديسمبر 2025، وجميعها بنظرة مستـــقبلية مستقرة، ويعكس هذا التحسن تنامي ثقة المؤسسات الدولية بمتانة المركز المالي لسلطنة عُمان، وفاعلية سياساتها المالية في خفض الدين العام وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

والأهم من التصـــنيف نفسه هو استمرار القدرة على تمويـــل الخدمات والمشروعات، والوفاء بالالتزامـــــات، والتعامل مع تقلبات الإيرادات لمواصـــــلة مسيرة التنمية.

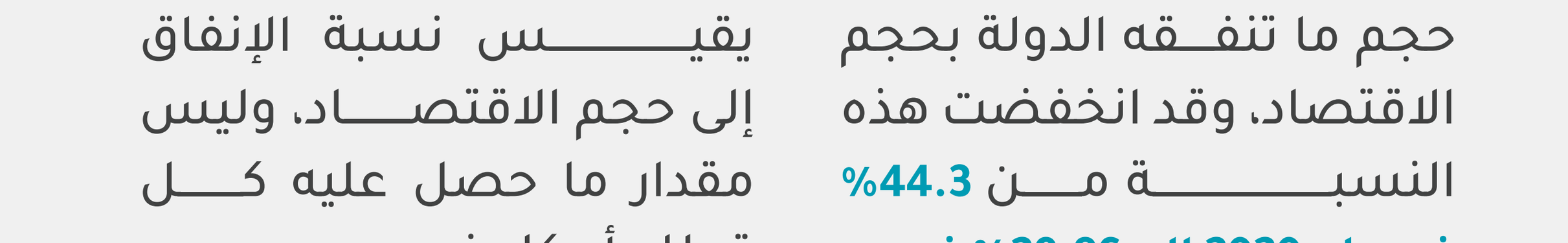


إنفـــــــاق أكثـــر كفـــاءة



تشكِّل **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** أهمية عالية في قراءة الاقتصاد الوطني، وهو مؤشر يقارن حجم ما تنفقه الدولة بحجم الاقتصاد، وقد انخفضت هذه النسبة من **44.3%** في عام 2020 إلى **29.86%** في **عام 2025**، وهذا لا يعني بالضرورة أن الإنفاق على جميع الخدمات قد انخفض؛ فالمؤشر يقيس نسبة الإنفاق إلى حجم الاقتصاد، وليس مقدار ما حصل عليه كل قطاع أو كل فرد.

الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



تحسّن | تراجع

ولذلك فإن هذا التحسن يشكل نجاحًا في إدارة الموارد المالية، ولا يقاس بتراجع نسبة الإنفاق وحدها، بل بقدرة الدولة على استخدام مواردها بكفاءة، وتوجيهها إلى الأولويات، وتحقيق خدمات ومشروعات ذات أثر مستمر.

وهكذا تتكامل الاستدامة المالية مع التنويع الاقتصادي: فكلما توسعت مصادر الإنتاج والإيرادات، وتحسنت إدارة الإنفاق والدين، أصبحت عُمان أقدر على المحافظة على استقرارها المالي ومواصلة خططها التنموية.



اقتصادٌ أقوى... معيشةٌ أهنأ

لا يكتمل الحديث عن نمو الاقتصاد واستقرار المال العام دون النظر إلى الأسعار التي نتعامل معها في حياتنا اليومية؛ ولهذا تعد قراءة معدل التضخم مؤشرًا مؤثرًا، وهو مؤشر يقيس **متوسط تغير أسعار مجموعة من السلع والخدمات** التي تشتريها الأسر، مثل الغذاء والملابس والسكن والنقل وغيرها.

نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)



ولا يُقاس استقرار الأسعار بانخفاض التضخم وحده، فارتفاعه المفرط يزيد أعباء المعيشة ويؤثر في القوة الشرائية وانخفاضه الشديد والمستمر قد يعكس ضعف الطلب والنشاط الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية المحافظة على معدل تضخم يحقق التوازن بين استقرار الأسعار واستمرار النمو الاقتصادي.

في عام 2024 بلغ معدل التضخم في سلطنة عُمان **0.6%**، مما يعكس محدودية الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات خلال ذلك العام تزامنا مع جهود الحد من الضغوط السعرية وحماية القوة الشرائية للأفراد، من بينها وضع سقف لأسعار وقود المركبات وفق مستويات أكتوبر 2021 وتحمُّل الحكومة بموجبه فروقات الارتفاع، إلى جانب إخضاع قائمة من السلع الغذائية الأساسية لضريبة القيمة المضافة بمعدل صفر بالمائة، وتشمل أصنافًا من الأرز والخبز والحليب والخضروات وغيرها. وتسهم هذه الإجراءات في تخفيف أثر تقلبات الأسعار في معيشة الأسر، ودعم استقرار السوق، وصولًا إلى مستويات تضخم معتدلة ومتوازنة.



اقتصادٌ يصنعُ المعرفة

حوالي **1.3** مليار ريال عُماني

حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الرقمي خلال السنوات الخمس الماضية

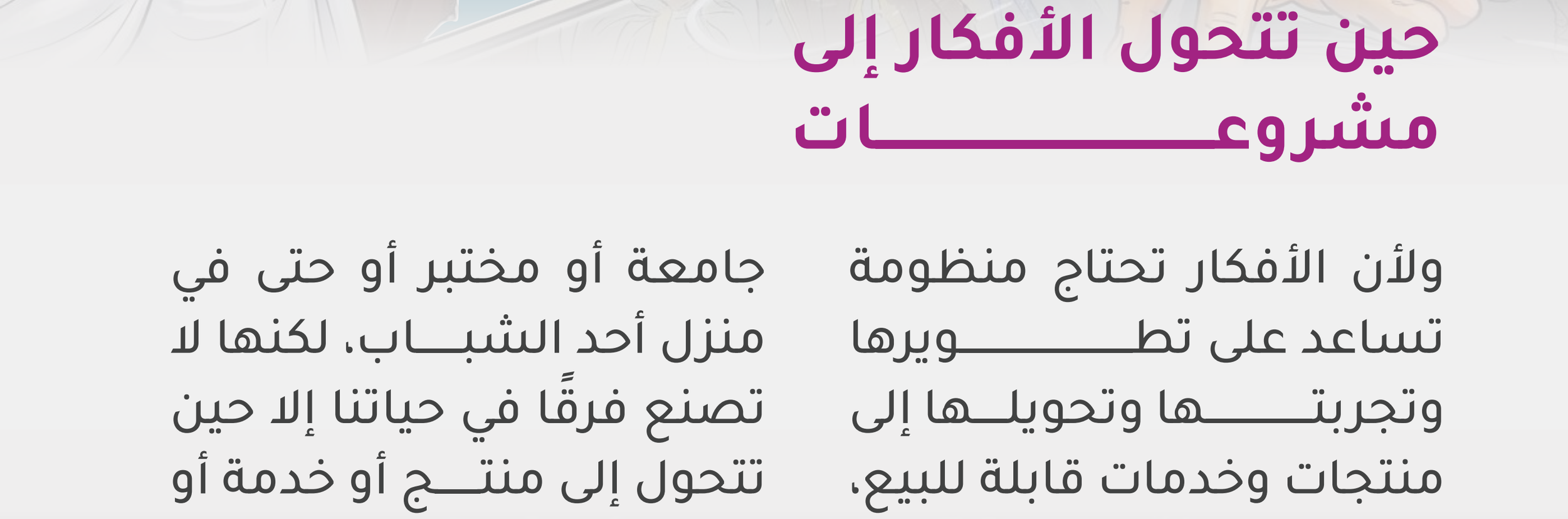
وإذا كانت الصناعة والسياحة والتجارة من روافد اقتصادنا؛ فإن المعرفة والتقنية قطاعاتٌ تتطلبُ التنمية لنواكب التحولات الاقتصادية في العالم؛ فاليوم تتنافسُ الاقتصادات على الأفكار التي تتحول إلى منتجات، والتقنيات التي تختصر الوقت والتكلفة، والشركات التي تقدِّمُ حلولًا جديدةً للأسواق.

جاء الاستثمار في الابتكار والتقنية ضمن مسارات التنويع الاقتصادي في عُمان؛ فكل شركة تطور حلًّا رقميًّا، وكل باحث يحوِّل فكرة إلى منتج، وكل مؤسسة تستخدم التقنية لتحسين إنتاجها، يمكن أن تضيف قيمة جديدة إلى الاقتصاد.



حين تتحول الأفكار إلى مشروعـــــــــات

ولأن الأفكار تحتاج منظومة تساعد على تطـــــــــويرها وتجربتـــــــها وتحويلــها إلى منتجات وخدمات قابلة للبيع، فقد تـــــــبدأ فكرة مبتكرة في جامعة أو مختبر أو حتى في منزل أحد الشبـــاب، لكنها لا تصنع فرقًا في حياتنا إلا حين تتحول إلى منتـــج أو خدمة أو مشروع يستفيد منه الناس.





وتقدمت سلطنة عُمان في مُدخلات الابتكار التي تقيس العوامل والإمكانات الداعمة للابتكار من المرتبة **68 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 55 في عام 2025**، كما تقدمت مخرجات الابتكار التي تقيس النتائج المعرفية والتقنية والإبداعية من المرتبة **109 إلى المرتبة 89** خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أننا أصبحنا أفضل في توفير البيئة التي تساعد الأفكار على النمو، ويكشف التفاوت بين ترتيب المدخلات والمخرجات عن أهمية مواصلة تحويل الإمكانات المتاحة إلى ابتكارات ومنتجات وحلول ذات أثر اقتصادي ومجتمعي.

لكننا ما زلنا بحاجة إلى تحويل مزيد منها إلى منتجات وخدمات وشركات تصل إلى الناس والأسواق.

مؤشر الابتكار العالمي



ومن هذه الجهود **مركز الثورة الصناعية الرابعة** الذي أُنشئ بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ليعزز الاستفادة من التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأنظمة الذكية، ويربط المؤسسات العُمانية بشبكات المعرفة والخبرات الدولية.



يمكن توضيح أهمية الثورة الصناعية الرابعة في نموذج مصنع تستخدم فيه الأجهزة الذكية لمتابعة أداء الآلات والتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها وتقليل الهدر في المواد والطاقة. فالتقنية هنا تغيِّر طريقة إنجاز العمل وتفتح الحاجة إلى مهارات جديدة في البرمجة والتحليل والتشغيل والصيانة.

هذا التحوُّل ينعكسُ في قطاعات أخرى؛ ففي الزراعة يمكن استخدام البيانات لتحسين الري، وفي الخدمات اللوجستية يمكن تتبع الشحنات وإدارة مساراتها، وفي السياحة يمكن تطوير منصات تساعد على الوصول إلى الخدمات وتنظيم الرحلات، وهذه المجالات تفتح فرصًا للشركات الناشئة والمؤسسات التقنية والكفاءات الوطنية، وتساعد على بناء اقتصاد ينتج المعرفة والحلول ويبتكر المنتجات.





من الأرض إلى الفضاء

امتدت طموحات عُمان التقنية إلى قطاع الفضاء بما يحمله من فرص في الاتصالات والاستشعار عن بُعد وتحليل البيانات والخدمات المرتبطة بالأقمار الصناعية، وارتفع الاستثمار في قطاع الفضاء إلى 270% في عام 2025 مقارنة بعام 2023.

في قطاع الفضاء

400
موظـــفًا

25
شركة



تحقق هذا عبر البرنامج الوطني للفضاء (2023-2033)، وتُرجم في إطلاق «برنامج مسرعات الفضاء» في عام 2025 لتمكين الشركات الناشئة من تطوير حلول وخدمات فضائية، وتوقيع اتفاقية لتصميم وتصنيع وإطلاق أول قمر اصطناعي عُماني لخدمات الاتصالات «عُمان سات-1»، وأول إطلاق تجريبي لصاروخ فضائي من منطقة إطلاق الصواريخ بالدقم، وإطلاق قمرين اصطناعيين لمراقبة الأرض مملوكين للقطاع الخاص.

تفتح هذه الجهود آفاقًا لتوظيف تقنيات الفضاء في تطوير الاتصالات، ومراقبة البيئة، ودراسة التغيرات المناخية، وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعزز بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

فكل رافد جديد نضيفه اليوم، وكل مورد نحسن إدارته، يمنح عُمان قدرة أكبر على مواصلة النمو، ويفتح أمام أجيالنا القادمة فرصًا أوسع لبناء مستقبلها.

يا إخوتي بعُمانَ الأمِّ تذكرةً
فإنما نحنُ والذكرى بنو رحمِ

قد عاش آباؤنا يروونها غدقًا
بكوثر الحبِّ فاخضلَّتْ بريِّهمِ

وها أنا الآن أسقيها بنبعِكُمُ
نبعِ الأخوَّةِ في فيَّاضةِ الشَّبِمِ

الشيخ عبدالله بن علي الخليلي



تقديم:

ونحن إذ علَّمتنا الجغرافيا عبر التاريخِ أن الوصل بين الجبال والبحار واجتياز الصحارى وتقريب المسـافات بين السهول المتباعدة يتطلَّب شقَّ الطرق وفتح المسارات؛ نواصِل اليوم فتح مسارات جديدة تصل عبـرها احتياجاتنا وتتدفَّق منها فرصنا، كما شقَّ العُماني منذ زمن مجـرى الفلج، لتعبر مياهه تضاريس الأرض وتصل إلى حيث تنبُت الحياة.

فالطريقُ الذي يصل قريــةً بمدينة يقرِّب أهلها من المستشفى والمدرسة ومواقع العمـــل والأسواق، والميناءُ يفتح للمنتجِ العُماني منفذًا إلى العـــالم، والقطار يضيف مسارًا أكثر كفاءة تنساب عبـــره حركة التجارة، والمشروعـــاتُ التي تقامُ في محافظاتنا تمهد لرفاهِ الحياة وتكـــاملِها في محيطنا الأقرب، وحين تتكـــامل الطرق مع الموانئ والمطـــــارات والمناطق اللوجستية ووســـائل النقل العـــام وتطوير المدن، تتصل في شبكة واحدة تتدفق عبرها حركة النـــاس والسلع وتنمو معها الفرص والاستثمارات.



ولهذا، خلال السنوات الخمس الماضية، تعززت صلاحيات المحافظات ومخصصاتها التنموية وتقدمت مشروعات المدن والأحياء السكنية المتكاملة وشُقَّت الطرق في قلب الجبال وعبر الصحاري وفُتحت منافذ برية جديدة وبدأ تنفيذ أول خط حديدي عابر للحدود وتوسعت قدرات الموانئ والمناطق اللوجستية وتطورت خيارات النقل العام. وفي كل مسار منها، أصبحت المسافة بين الإنسان واحتياجاته، والمحافظة وفرصها وعُمان وأسواق العالم أقصر.



ومذ شققنا الأفلاج، تعلمنا أن الماء لا يصل إلى كل أرض بمجرى واحد؛ فكانت السواقي تقسمه إلى منازل البلاد ومزارعها، وهو ما انتهجنا في سبيل تحقيق اللامركزية في تنمية المحافظات بصلاحيات وموارد ومساحة أكبر لتختار ما يحتاجه سكانها.

ففي عُمـــان، على قدر اختلاف المسافات والطبيعة الجغرافية في كل محافظة؛ تتنوع أرضنا ومواردنا واحتياجاتنـــا؛ فما يصلح للجبل قد لا يصلح للساحل وما تحتاجه المدينة ليس بالضرورة ما تحتاجه القرية.



فقبل أن نفكر في تغييـر مدننا، غيرنا الطريقة التي نقرر بها كيف ننميـــــها؛ فاقترب القرار من المحافظات التي بدورها فتحت مساحات أوسع لسمـاع أفكـار الشبـــاب والمجتمع ومناقشتهـــــا وتحويـــل الممكـــن منها إلى مشروعات.

سعادة/ محمد بن سليمان الكندي
محافظ شمال الباطنة

ومنذ صدور نظـــام المحافظات في 2022، اتسعـت صلاحياتها في التخطيــط وإعداد الموازنــات وتنميـــة مواردها وجــذب الاستثمــار، وصـــاحب ذلك توجــيه موارد ماليــة أكبر للتنمية المحلية.

في برنامج تنمية المحافظات من 2021 حتى نهاية 2025



1,089 مشروعًا
مكتمـــلًا وجـــاريًا في المحافظـــات
حتى منتصف 2025



950 عقدًا
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



1,400
فرصة وظيفية مباشرة



428
فرصة وظيفية غير مباشرة

وهكذا بدأت التنميـــة تتحول إلى خطط ورؤى وقـــرارات داخل المحـــافظات، ولم تعـــد مجرى واحدًا نمده في كل اتجاه؛ بل أصبح لكل محافظة أن تقيِّـــم احتياجاتها وتسمـــع أهلها، ثم تشق مسارها بما يناسبها.

مشروع جديد في المحافظة

مخصصات تسند إلى مؤسسة محلية

توظف المؤسسة شبابًا عمانيًّا

تشتري خدمات ومواد

يتحرك النشاط الاقتصادي داخل المحافظة

فنـــــدرك أن بعض آثار التنمية لا تقاس بالمليـــارات، وأن اللامركزية في تنمية المحـــافظات تظهر أمام بيتك في شارع داخلي مرصـــوف وتصريف لمياه الأمطار وموقف وحـــديقة وممشى وسوق أفضل وواجهة بحـــرية جاذبة وموقع سياحي في ولايتك وعقد تحصـــل عليه مؤسسة صغيرة ووظيفة تنشـــأ داخل المحافظة ومشروع اختير لأنه ينـــــاسب هذه الأرض تحديدًا.



واليوم في صـورة أخرى لتنمية المحافظـــات؛ أعدنـــا إحيـاء حارات طفولتنـــــا متجذرين منها، ومنفتحيـــن لفـــرصٍ يتصل فيها التـــاريخ باقتصادٍ سياحي، واستثمرنا ما تملـكه كل محافظـــــة من تاريخ وطبيعة وهوية في تحويـــله إلى قيمـــة اقتصادية، وفرص عمل، وتجارب نستـــفيد منها نحـن والزوار، كتجربتنا في حارة العقـر في نزوى وهي تتحـــول من إرث تـــــاريخي إلى مـــزار سيـــاحي في قلـــب الداخلية، وممشى حجرة الشيـــــخ في ولاية وادي المعاول في جنوب الباطنـــــة، ومسار سرور السياحي في ولاية سمـــائل، وغيـــــرها مـــا اتســـع في محافظاتنـــا التي تعتز اليوم باختلافها وتنـــــوع ثقافاتها وتفرد قصتها.



مـــدنٌ تواكـــب تطلعاتنـــــا

كنا عبر التاريخ نتوسع في تجمعات سكانيةٍ متقاربة ومتصلةٍ، في قرى وحارات تأتلفُ بالجـــار، وتتسع للزوار؛ واليوم نعودُ لهذه الجـــذور في أحيـــاء مستدامة تتسع لنا ولأجيال من بعدنا، قابلة للتمـــدد والازدهار، مزدانة بالطبيعة والخضرة، مزدهرةٌ بفرص المستقبل.

وهذا ما انتهجته الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية؛ أحياءٍ متكاملة وحيويـــــة، حيث تسكن جوار مدرسة أبنائك وتسلك طرقًا تتسع لوجهاتك وتستقر في حي مهيأ لاستيعاب التوسع والنمو مع الخدمات الأساسية كافة.

وهي تتكامل مع جودة الحياة حيث تعيش، فمع وضوح الإستراتيجية وُضِعَت مخططات هيكلية تُحَدد عليها مسارات التوسع واستعمالات الأراضي وشبكات الحركة ومواقع الخدمات والمراكز الحضرية مثل مخطط مسقط الكبرى ونزوى الكبرى وصلالة الكبرى، وغيرها من المخططات.



ومن الإستراتيجية العمرانية إلى المخططات الهيكلية، ينساب أثر التخطيط حتى يصل إلى حياة الناس في مدن حديثة تمتد في مختلف المحافظات، وتمنح الساكن نمط معيشة متكاملًا يلبِّي احتياجاته، ويواكب نمو أسرته. وفيها يتصل البيت بمساحات تحتضن تفاصيل الحياة اليومية، من الحدائق والمرافق العامة إلى الأسواق والمراكز التاريخية المطوَّرة والمواقع السياحية؛ لتصبح المدينة مكانًا للسكن والحياة والرفاه، لا مجموعةً من المباني والطرق فحسب.



وها هي **مدينة السلطان هيثم** تقدِّم نموذجًا للمدن المستقبلية؛ إذ تضم ثمانية عشر حيًّا سكنيًّا، تتنوَّع وحداتها بين الفلل والمنازل والشقق. وقد صُمِّمت المدينة بحيث تتزامن جاهزية المساكن مع اكتمال المرافق الحضرية، من مدارس ومستشفيات ومرافق ثقافية ومساجد، إلى جانب شبكات الخدمات الأساسية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق الداخلية؛ حتى تبدأ الحياة في الحي متكاملةً منذ السكن فيه.



وامتد أثر التنمية إلى أسرةٍ وجدت في برنامج المساعدات السكنية دعمًا مكَّنها من الاستقرار في مسكن ملائم؛ فكانت واحدةً من نحو سبعة آلاف أسرة مستحقة استفادت من البرنامج خلال السنوات الخمس الماضية.



فكمـــــــا يجري الماء فتدبُّ الحياة في الأرض ويمتدُّ العمران؛ ينساب أثر التنمية إلى بيوتنا وأحيائنا، حاملًا إليها الاستقرار والرفاه، ومعمِّـقًا ارتباطنا بها مسكنًا وانتماءً.

وعلى مستـــــوى المشاريع التي تفتح آفاقًا لفرص وظيفية، وسياحةٍ تستقطبُ الزائر للتمتـــــع بجمال الطبيعة في عُمان، نقترب من اللحظات التي نعتلي **تلفريك مطرح**، ونلتقط الذكريات بين تاريخ قلاع مطرح وجبالها وميناءها.



مسارات تقرِّبنا وتفتح عُمان للعالم

تُواصِلُ عُمان اليوم شق المسارات التي تقرِّب كل منا إلى احتياجاته وتربط محافظاتنا ببعضها وتفتح لمنتجاتنا طريقًا إلى العالم؛ فكل طريق يختصر مسافة وكل ميناء يفتح منفذًا وكل وسيلة نقل هي مجرى جديد تتحرك عبره الحياة والفرص.

مع اكتمال مشروع **طريق الرسيل - بدبد**، و**طريق السلطان تركي بن سعيد** (طريق الشرقية السريع) الذي يربط مسقط بجنوب الشرقية وشمالها، لم تتسع الشوارع فقط إنما اتسعت معها الفرص والنمو الاقتصادي، بما يسهِّل حياة الناس، وهذه مشاريعٌ شكلت الوصلة التي قربت المسافات، وفي طريق العمل والرحلات قلصت الساعات.

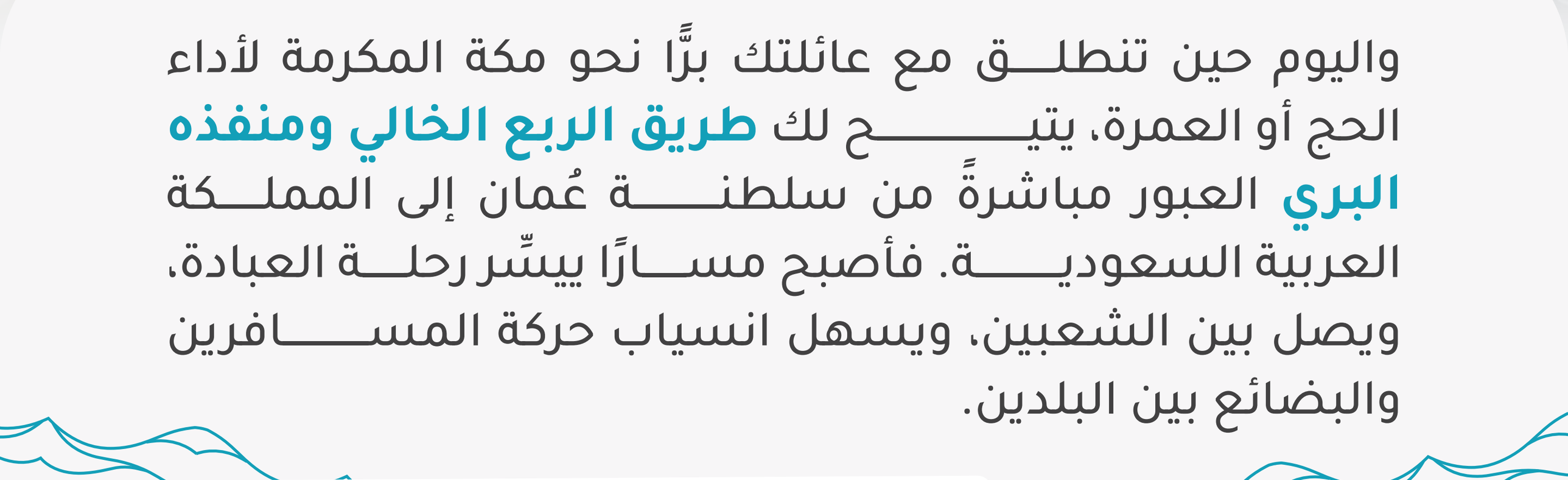
وفي مسندم، يشق **طريق السلطان فيصل بن تركي** مساره عبر الجبال والسواحل، ليربط ولاية دبا بولاية خصب مرورًا بنيابة ليما. وبعد اكتماله، سيتمكّنُ الذي يتنقّل بين دبا وخصب للعمل وزيارة أسرته، من قطع الرحلة في نحو 55 دقيقة بدلًا من قرابة ثلاث ساعات. أما الرحلة بين ليما وخصب، فيُتوقَّع أن تنخفض من ساعتين ونصف إلى نحو 20 دقيقة؛ بما يقرِّب السكان من الخدمات ويسهِّل حركة التجارة والزيارات ويفتح أمام المحافظة مسارًا أوسع للنمو.

لا تُقاس قيمة الطريق بطوله وحده، بل بما يقرِّبه من حياتنا؛ فمع اكتمال ازدواجية طريق **إزكي-نزوى**، ستصبح رحلة عائلةٍ من إزكي إلى موعد طفلها في مستشفى نزوى أكثر انسيابية، ويصل الطالب إلى جامعته، والأسرة إلى وجهتها، عبر مسار يربط إزكي وبركة الموز بمشارف نزوى؛ فالمشروع لا يوسِّع الطريق فحسب، بل يقرِّب الناس من العلاج والتعليم والعمل.

وعلى امتداد عُمـــــان من الشمال إلى الجنوب يصطحب أحدنا أسرته في رحلتهم الصيفية المعتـــــادة إلى خريف ظفار، عبر **طريق السلطان سعيد بن تيمور «أدم-هيماء-ثمريت»**، مرورًا بأجزاء ازدُوجت فأصبحت الحركة فيها أكثر انسيابية، فيما تتواصل أعمال ازدواجية الأجزاء المتبـــــقية؛ ليكتمل المسار ويصبح الوصول أكثر سهولة وأمانًا لكل من يقصد ظفار.



واليوم حين تنطلـــق مع عائلتك برًّا نحو مكة المكرمة لأداء الحج أو العمرة، يتيـــــــح لك **طريق الربع الخالي ومنفذه البري** العبور مباشرةً من سلطنـــــة عُمان إلى المملـــكة العربية السعوديـــــة. فأصبح مســـارًا ييسِّر رحلـــة العبادة، ويصل بين الشعبين، ويسهل انسياب حركة المســـــافرين والبضائع بين البلدين.



ويتقدم الإنجـــاز في **مشروع شبكة السكك الحديدية العُمانية - الإماراتية المشتركة**، لنقترب مع اكتمـــاله من خيار جديد لنقل البضائع بين عُمان والإمارات، ولمصنع عُماني مسارًا أسرع وأكثـــر كفاءة لنقل منتجاته إلى أسـواق أكبر، وفي المقابل يفتح تشغيل شبكة السكك مجالًا لتخصصات ومهن جديدة في تشغيل القطارات والهندســـة والصيانة وإدارة المحطات والخدمات اللوجستية.



ويتسع الأثر حين ننتقل من حركة الناس إلى حركة البضائع؛ فالميناء بالنسبة إلى صاحب مصنع ليس أرصفة وسفنًا، بل الطريق الذي تخرج منه منتجاته إلى أسواق جديدة، والمنطقة اللوجستية بالنسبة إلى متجر أو شركة ليست مستودعات فقط، بل مكانًا أقرب لتخزين البضائع وتجهيزها وتوزيعها، وكلما تكاملت هذه المسارات، أصبح وصول المنتج من المصنع أو المزرعة إلى السوق أكثر كفاءة، واتسعت حوله أعمال النقل والتخزين والتوزيع والخدمات.

+5.1
مليـــــون حاوية نمطية

مناولة الحاويات خلال 2025.

+143
مليـــون طـــن

بضائع مناولة في الموانئ العُمانية خلال 2025.

٦: بيئةٌ تصان

الأرضُ المبـــاركةُ تؤتِي بركتها في كُلِّ زمان، ويتصلُ تقدُّمها بالإحسان، وقائـــمٌ تعميرها على تسهيـــلِ معيشة الإنسان، وسجيةٌ في أهلها تكفل بيئة تصان؛ فالتنميةُ التي مهَّـدت طرقًا تصلُ بين ولاياتنا، والموانئ التي تربط عُمان بالعالم، والطرق والمشاريع التي تقرب المســـافات وتفتح أبوابًا جديدة للعمل والحيـــاة؛ قامت على أولوية صون البيئة؛ توازنًا بين التعميـــر واستدامة الموارد.



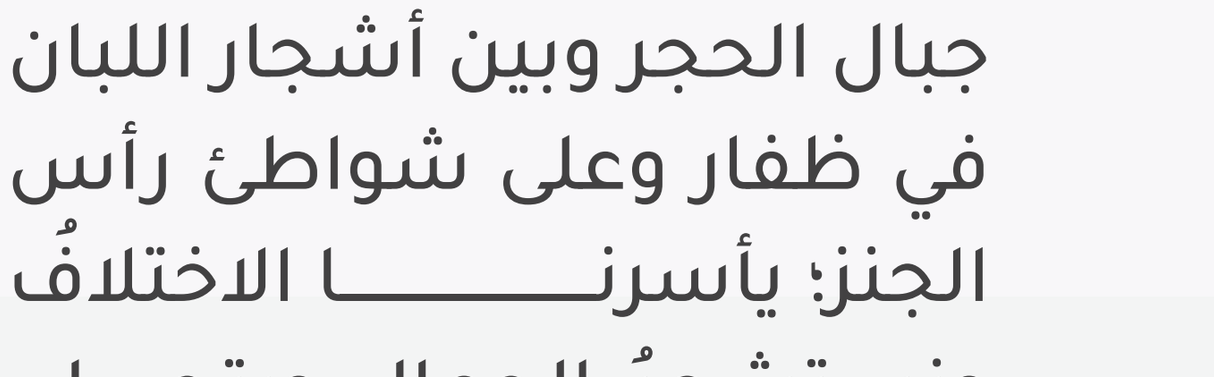
ولطالما كانت الطـــــاقة المولَّدة من النفـــط رافدًا أساسيًّا في تنمية مدننـــا وازدهار اقتصادنا، غير أن استدامة هذا التقدم تتطـــلب منا اليوم تنويـــع منابع الطاقة وتوظيف إمكانات الشمس والرياح وغيرها من موارد الطبيـــــعة، بما يلبِّي احتياجـاتنا ويحفظ البيئة من الضرر.

فما نشأنا عليه من نظافةٍ في الشارع والمدرسة والوادي والشاطئ كلها كانت مسؤوليةً مشتركة، وما اتســـعت مدننا ولا قامت صناعـــاتنا وإنتاجنا للطاقة واستخدامنا للميـاه إلا ويصحبها حرصنا على حفظ البيئة، نهجًا اتســمت به عُمان في العالم جزءًا من هويتها وثقافتها؛ إيمانًا بأن تقدمـــنا اليوم متصل بنجاحنا في حفظ الموارد للغد.



عُمانُ.. الجمالُ في التنوع

نحن الذين ارتبطنا بحبِّ التنوعِ في طبيعة عُمـــان، نسيرُ في جبال الحجر وبين أشجار اللبان في ظفار وعلى شواطئ رأس الجنز؛ يأسرنـــــا الاختلافُ ونستشعرُ الجمال ويتجـــلى حرص صونِ البيئة الذي نحمله عبر الأجيـــال في المشـــاريع والمبـــادرات والمؤشرات التي تؤكدُ أن هذا الاستثمار يكفلُ مستقبلَ عالـــمٍ آمنٍ مستدامِ المـــوارد، تجسدت خـــــلال السنوات الخمـــس الماضية في دور هيئـــــة البيئة التي نفَّذت **589 مشروعًا بيئيًّا**، ضمن جهود حمـــــاية الطبيعة والتـــــنوع الأحيـائي ومراقبة التلـوث وتعزيـــز اســـتدامة الموارد الطبيعية.



الاختلافُ هو الذي صنع من طبيعةِ عُمان وجيولوجيتها مسكنًا آمنًا للكثيرِ من الكائنات، ما عظَّم أهمية الاستثمار في حمايته؛ ولهذا توسع إنشاء المحميات الطبيعية لتبلغ **32 محمية** حتى نهاية عام 2025، تمتد على مساحة تقارب **17,840 كيلومترًا مربعًا**؛ حمايةً للكائنات وموائلها الطبيعية، وفرصًا للبحث العلمي والتعلم والسياحة البيئية المنظَّمة.



ورغم توجهنا لتنميةِ المدن المستقبلية، فإننا ندرك ضرورة أن نستثمر في المحميات والوديــان والأفلاج ثروةً حقيقيةً مدمجة في المدن وأحيـــاء السكن، وأن نحيـــل الطبيعة من مشهد ساكن إلى قيمة سياحية واقتصادية متجددة تخـــدم الإنسان والبيئة معًا، وتحققُ تقدمًا في خدمات السياحة الخضراء.

لتأتي **حديقة النباتات العُمانية** في محافظة مسقط واحدةً من أكبر الحدائق النباتية في العالم العربي، تجمعُ النباتات العُمانية في وجهةٍ سياحيةٍ يتصلُ فيها التاريخُ الطبيـــعي عبر الأجيال، وتعرض في بيئات تشبه مواطنها الأصلية من صحارينا وأوديتنا إلى جبالنا وغاباتنا، وتضم الحديقة مشاتل وبنكًا للبذور ومرافق للبحث العـــلمي، تساعد على حفظ النباتات النادرة وإكثارها مع تغير الظروف البيئية أو توسع العمران.

420 هكتارًا مساحةً للحديقة

واحدةً من أكبر الحدائق النباتية في العالم العربي

1,407 أنواع من النباتات العُمانية، منها 191 نوعًا محدود الانتشار



والمسار السياحي الذي افتُتِـــح في **مزرعة رزات السلطانية** في محافظة ظفـــــــار ممتدةً على 1,085 فدانًا، منها 900 فدان مزروعة؛ يعـــكس صورةً أخرى لحمـــاية الأرض واستثمـــارها والتمتع بها للزائر والسائح.

يتجـــول الزوار عبـــرها برفقة مرشدين؛ للتعرف على الأشجار الاستوائية والمعمَّرة وحقول الفواكه والخضـــروات ومنتجات المزرعة، منها الألبان ومشتقاتها، في تجربة سياحية وتعليمية تقترن بدور المزرعة في الإنتاج الزراعي.



خضـــرةٌ تتجدد
حيـــــاةٌ تتمدد

من أشجار السمر والغاف واللبان في البر والجبال إلى أشجار القرم على السواحل، تتنوع النباتات التي تمنح أرضنا الحياة وتحمي تربتها وتوفر الغذاء والمأوى لكائناتها، ولهذا أطلقت فـــي عـام 2020 **المبـــادرة الوطـــنية لزراعـــة 10 ملايـــين شجرة**؛

لتوسيـع الغطاء النباتي ومكافحة التصحر وحماية الأشجار العُمانية، وتجاوزت الجهود مستهدف تنمية الغطـــاء النباتي مع غرس نحـــو **59 مليون بذرة من الأشجار البرية** في أنحاء البلاد حتى نهاية عام 2025.

وامتدت غابات القرم إلى **45 موقعًا ساحليًّا** وفق بيانات عام 2024، فجذورها تثبِّتُ التربـــة وتحدُّ تآكل الشواطئ، وتجد بينها الأسمـــاك الصغيرة والروبيان والطيـــور أمـــاكن آمنة للنمو والغذاء.

مؤشر الأداء البيئي

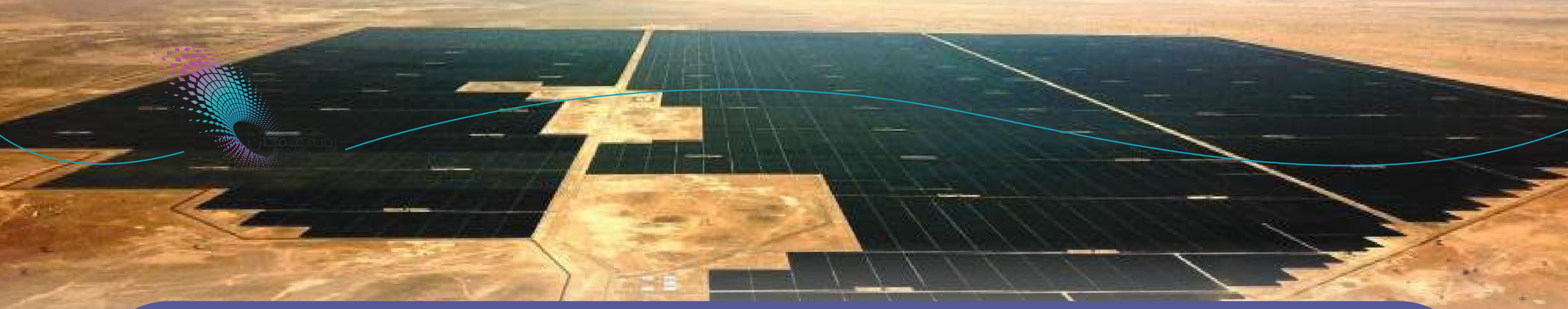
من أفضل 20 دولة مستهدف 2040	من أفضل 40 دولة مستهدف 2030	49 القراءة الحالية 2026	110 القراءة المرجعية 2020

تحسّن | تراجع

ونستند إلى **مؤشر الأداء البيئي** لقياس مستوى الحماية البيئية الذي نحققه؛ إذ ينظر إلى جودة الهواء والمياه وحماية النباتات والكائنات الحية وجهود الحد من التـــلوث والتغير المناخي، وقد تقدمت عُمان من **المرتبة 110 عالميًّا في عام 2020 إلى المرتبة 49 في عام** 2026، بتحسن بلغ **61 مرتبة**.

تزامن التقدم مع توسع مشروعات الطـــاقة النظيفة، وزيادة المحميات الطبيعية والتشجير، وتطوير شبكات مراقبة جودة الهواء وتحسين إدارة النفايات والحد من استخدام الأكياس البلاستيكية.

ودعمًا للتقدم المستمر في القطـــاع البيئي، اتجه إنتاج الطاقة منذ سنـــــــوات إلى مصادر متجددة من الشمس والرياح؛ استغلالًا لموارد الطبيعة التي تمنحنا فرصة لإنتاج الكهرباء بطرق أخرى وانبعاثاتٍ أقل.



فبدأت عُمـــــان توسيع مشروعات الطاقة المتجددة، ضمن توجهها للوصول إلى **الحياد الصفري بحلول عام 2050**؛ فمن **محطة عبري 2 للطاقة الشمسية** في محـــافظة الظاهرة تُنتَج الكهرباء بقدرة تبلغ **500 ميجاواط**، وفي ولاية منـــح بمحافظة الداخلية، دخلت محطتـــا **منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية** مرحلة التشغيل التجـاري في عام 2025، بقـــدرة إنتاجية إجمالية تبلغ **1000 ميجاواط**، تكفي لتوليد كهرباء نظيفة تعادل احتياجات **أكثر من 120 ألف منزل**، وتسهـــم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو **1.4 مليون طن سنويًّا**.



ومع دخول هذه المحطات الخدمة وصلت مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في شبكة نقل الكهربـــاء إلى نحو **9.46% حتى نهاية نوفمبر 2025**.

وفي منطقة هرويل بمحافظة ظفار، بدأت **محطة ظفار لطاقة الرياح** إنتاج الكهرباء عـــام 2019، لتصبح أول محطة تجارية من نوعها في عُمان ودول الخليج. وتضم **13 توربينًا** تحول حركة الرياح إلى كهرباء نظيفة، بقدرة إجمالية تبلغ **50 ميجاواط**، تعادل احتياجات نحو **16 ألف منزل**، ويساعد المشروع في تقليل استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء وخفض الانبعاثات، وما زالت مشروعات أخرى لطاقة الريـــــاح في الدقم ومحوت وسدح وغيرها تتقدم في مراحل التطوير والتنفيذ.

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة



ووفقًا **لمؤشر استهلاك الطاقة المتجددة**، الذي يقيس حصة الطاقة المنتجة من الشمس والرياح وغيرها من إجمالي الاستهلاك الكلي للطاقة، ارتفعت النسبة في عُمان من قيمة لا تكاد تذكر عام **2020** إلى **9% عام 2025** وفق أحدث البيانات المتاحة؛ بالتزامن مع دخول مشروعات جديدة للطاقة الشمسية والرياح حيّز التشغيل.

والاستثمارُ الذي نضعه في طاقة الشمس وطاقة الرياح اقترن بفتحِ بابٍ لصناعة **الهيدروجين الأخضر**، وهي أن نستخدم الكهرباء المنتجة من الشمس والرياح لفصل الهيدروجين عن الماء، ثم نستفيد منه في صناعات تحتاج إلى طاقة كبيرة، أو نحوله إلى منتجات يمكن نقلها وتصديرها إلى العالم.

وقد أُسندت تسعة مشروعات للهيدروجين الأخضر استمر تطوير سبعة منها حتى نهاية عام 2025 والاتفاق على إنهاء مشروعين، بطاقة إنتاجية مستهدفة للمشروعات المستمرة تبلغ **مليون طن سنويًّا بحلول عام 2030**. وتتركز مناطق تطوير هذه الصناعة في محافظتي الوسطى وظفار، مستفيدة من وفرة الشمس والرياح وقرب الموانئ، وفي مسقط افتُتحت عام 2025 **أول محطة لتزويد المركبات بالهيدروجين الأخضر** بالقرب من مطار مسقط الدولي؛ لتقدم تجربة عملية لاستخدام هذا الوقود في النقل.

وربطًا للإنتاج العُماني بالأسواق العالمية وقَّعت سلطنة عُمان في أبريل 2025 اتفاقية لتطوير **ممر تجاري للهيدروجين المسال**، يمتد من ميناء الدقم إلى ميناء أمستردام في هولندا وصولًا إلى ألمانيا، ولا يزال قيد التطوير، ويُستهدف أن يكون الأول من نوعه عالميًّا عند اكتماله.

وتتكامل هذه الجهود مع **الإستراتيجية الوطنية للحياد الصفري** التي شملت 212 مشروعًا ومبادرة حتى عام 2025، وإنشاء مركز عُمان للحياد الصفري لمتابعة خفض الانبعاثات ورفع كفاءة الطاقة.



وهكذا تتحول مواردنا من الشمس والرياح إلى فرص لصناعات جديدة ووظائف متخصصة وأسواق تصدير مستقبلية، مع السعي إلى تقليل الانبعاثات وحماية البيئة، فإنتاجُ الهيدروجين صناعةٌ واعدةٌ للطاقة المتجددة، تتطلبُ تحلية مياه وتحليلًا كهربائيًّا وتخزينًا ونقلًا وموانئَ، وتحتاجُ هندسةً وسلامةً وتشغيلًا وصيانة، وصناعاتٍ خضراء وسلاسلَ توريد، وهذا قطاعٌ يولِّدُ فرصًا للإنسان ليدير اقتصاده وتقنياته.

المياهُ موردُ الحياة

لطالما اتصل الماء في عُمان بكل الحكايات التي طوعنا فيها موارد الطبيعة من أجلِنا، في ميـــاه الأفلاج وسواقيـــها إلى المزارع والبيوت، والبحارِ نعبرها لحضارات أخرى، والوديان التي نحفر حولها الآبـــار، وحتى مـع تقدم التنمية واتساع المدن وزيادة حاجتنـــا إلى المياه؛ لا نزال نولي الحفـــاظ على كل موردٍ أهميةً تكفل استدامته.

مؤشر عُمان للمياه

508.1
مليون متر مكعب للفرد

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
473.6		600-550	700-650

تحسّن | تراجع

ومع ازدياد الحاجة إلى الميـــاه مع نمو السكان والمدن؛ نحتاج إلى إنتاج المياه وتحليتها وإدارة مواردها بعناية، ولهذا يقيس **مؤشر عُمان للمياه** متوسط كمية المياه التي ننتـــجها سنويًّا مقارنة بعدد السكان، لنقيس القدرة على مواكبة الاحتياج.

فارتفع متوسط نصيب الفرد من المياه المنتجة من **473.6 مليون متر مكعب للفرد عام 2020 إلى 508.1 مليون متر مكعب للفرد عام 2025**، بزيادة تقارب 7.3%.

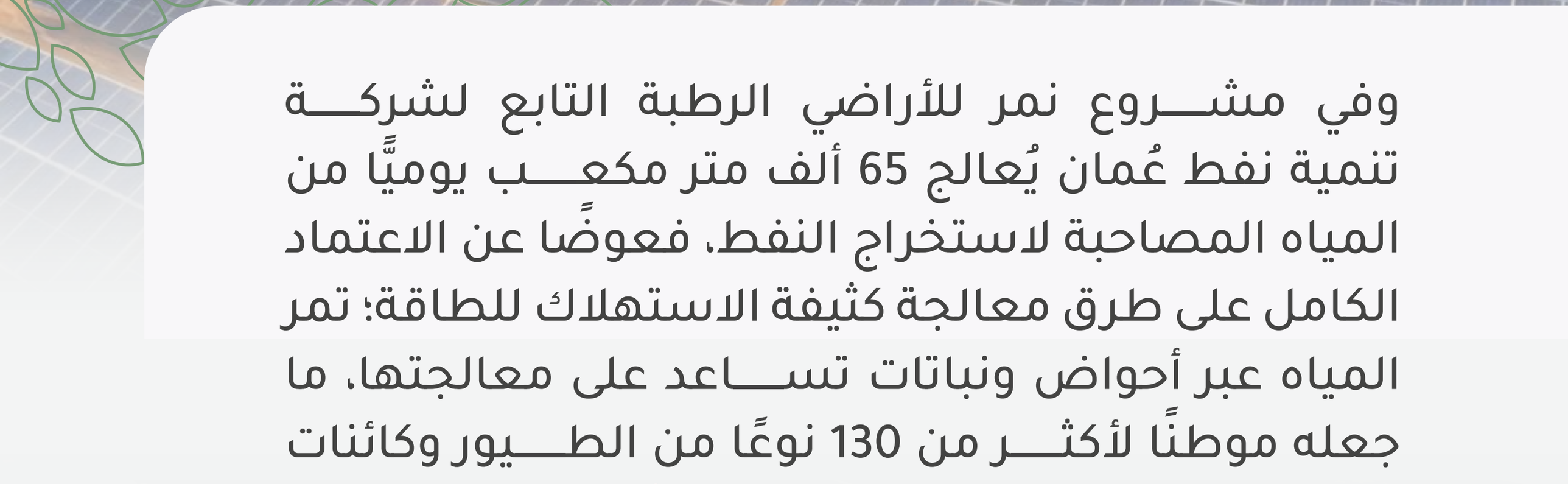
وجاء ذلك بالتزامـــــن مع التوسع في محطات تحلية المياه وتطوير شبكات نقـــلها وتوزيعها، إلى جانـــب إعادة استخدام المياه المعالجة في بعض المجالات.

فاليوم، إذ يقترن إنتاج الماء بالتقنيات والتحلـــية في المحطات، تتسعُ معها فرص زيادة متوسط نصيب الفرد؛ فقد بلغ إنتاج المياه في عُمان نحو **520 مليون متر مكعـب للفرد** في عام 2024، جاء نحو **89% منها من محطات التحلية**، وما تبقى فهو من مياه الآبار.

وتوفر محطـــات التحلية مياه الشرب لكثير من المنـــــازل والمؤسسات، ولأن تشغيلها يحتـــاج إلى الطاقة كان تطوير الحلول التي تجعـــل إنتاج المياه أكثر كفاءة، وتوسع الاستفادة من الطاقة الشمسية والتقنـــيات الأقل استهلاكًا للموارد، فمحطة صور لتحلية المياه بالطاقة الشمســـية توفر مياهًا لأكثر من 600 ألف مـــــن سكان محافظـتي شمال الشرقية وجنوبها في صورةٍ لاستثمار الطاقة المتجددة.



وفي مشـــروع نمر للأراضي الرطبة التابع لشركـــة تنمية نفط عُمان يُعالج 65 ألف متر مكعـــب يوميًّا من المياه المصاحبة لاستخراج النفط، فعوضًا عن الاعتماد الكامل على طرق معالجة كثيفة الاستهلاك للطاقة؛ تمر المياه عبر أحواض ونباتات تســـاعد على معالجتها، ما جعله موطنًا لأكثـــر من 130 نوعًا من الطـــيور وكائنات الحياة البرية، ليكـــــــون بذلك **من أكبر الأراضي الرطبة الاصطناعية في العالم**.



وهذا ما يمتد أثره إلى الأجيال في أرضٍ زاخرة بالفـــرص وموارد مائية تُدار لتدوم. ففي الوقت الذي لا يزال فيه العالم يبحث عن معادلة توازن بين التنـــمية وحماية البيئة، تثبت عُمان أن المسارين يمكن أن يلتقيا في مشروع واحد؛ إذ تصبح الصناعة نفسها أداةً لحماية البيئة فتستهـــلك موارد أقل، وتعيد استخدام ما تنتجه، وتحدُّ من النفايات إلى أدنى مستوى ممكن.

عُمان مستعدة

وعبر الظروف البيئية المختلفة والأنواء المتغيرة التي اختبرناها؛ أصبحنـــا نفهم مـــــا يحدث فيها ونرصد التغيرات قبل أن تتحول إلى أخطار.

بدءًا بالهواء الذي نتنفســـه ويشكِّلُ جزءًا من صحتنا، توسعت عُمان في مراقبة جودتـــه عبر 56 محطة رصد موزعة على مختلف المحافظات، تقيس الملوثات والجسيمـــات الدقيقة في الهواء على مدار الساعة. وتصل هذه البيانات إلى منصة «نقـــي»، التي تتيح لنا معرفة جودة الهواء في المناطق التي نعيـــش فيها، وتساعد الجهات المختصة على مراقبة التلوث واتخاذ الإجراءات المناسبة.



56
محطة

لرصد جودة الهواء
موزعة على المحافظات حتى أكتوبر 2025

حتى حين تتشكل السحب ونترقب المطر؛ تعمل 83 محطة للرصد الجوي وعـــدد من الرادارات والأقمار الاصـــطناعية على متابعـــــة تغيرات الطقس، وقـــد أصدرت الأرصاد العُـــمانية 2,850 نشرة جوية خاصة خلال عام 2025، ضمن منظومة يرتبط بها المركـــز الوطني للإنذار المبـــــكر من المخاطر المتعددة.



83
محطة

لرصد الأحوال الجوية في عام 2025

هذه التحذيرات التي تصلنا عبـــر الهواتف ووسائل الإعلام؛ تمنحنا الفرصـــة لإعادة التخطيط وجدولة الأعمال، فتستطيع أسرةٌ تأجيـــل رحلة، ويمـــكن للمدرسة اتخاذ الاحتياطـــــات المناسبة وربما التحول للتعليـــم عن بُعد، وللصياد تجنب الإبحار في ظروف خطرة، وللجهات المختصة الاستعداد لحماية السكان والممتلكات.





وتظهر الحماية حتى من اندفاع السيول نحو المناطق السكنية والطرق والمنشآت، وتقليل الأضرار المحتملة عبر السدود، فقد بلغ عدد سدود الحمـــــاية من مخاطر الفيضانات 7 ســـدود وفق بيانات أواخر عام 2025، إلى جانب مشروعات أخرى للسدود وتصريف مياه الأمطار.

ففي ولاية العـــامرات افتُتـــــح **سد الجفينة للحماية من الفيضانات عام 2025**، بسعة تصل إلى **15.7 مليون متر مكعب من المياه**، وتكمن قيمتـــه في حجم الميـــاه التي يستطيع استيـعابها، ودوره في الحد من أخطار السيول على الأحياء السكنية والطرق والممتلكات؛ حاجزًا لحماية الحياة التي بنيناها حول مجاري الأودية.



فكلُّ محطة ترصد تغيرًا، وكل تحذير يصل في وقته، وكل سد يخفف اندفاع المياه، هو استثمـــار في سلامة الإنسان وحماية ما عمَّره على هذه الأرض.





بوصلة: مسؤولية وطن

ما كان الماءُ ليبلـغ غايته في أرضٍ دون نظـامٍ يحفـظ منـابعه، ويُحسن توزيـــع مجاريه، ويضـــمن وصوله إلى مســـتحقيه؛ فالأفلاج التي امتدت بين قرانا ومزارعنا كانت شاهدًا على حكمة التنظيم وعدالة الانتفاع ومسؤولية الإنسان عن موردٍ تتصل به حياة الجميع.

فتقوم نهضة الأوطان؛ بموارد وفـــرص تسندها تشريعات تحفظ الحقوق، ومؤســـسات واضـــحة المسؤوليات تُحسن توجيه الإمكانات، ويتصل تطوير التشريعات ببيئة أكثر استقرارًا للعمل والاستثمار، وبمؤسســـات حـكـومـيـة

تتجدد أدوارها وتتخـــــذ قرارات أقرب إلى احتياجات المجتمع والمحافظات، فيما تعزِّز منظومـــات قياس الأداء والرقابة والشفافية والمســـاءلة كفاءة إدارة الموارد وتوجيـــهها إلى أولويات التنمية. ويمتـــد هذا التطور إلى خِدمات حكومية رقمية مترابطة تصل إلينا حيث نكون؛ مختصرة التنقل بين المكاتب وحمل الوثائق والانتظار، ما يجعـــــل إنجاز المعاملات أيسر وأسرع؛ لتكـون التنميـــةُ عمـلًا منظمًا، والإنجازُ مسؤوليةً مشتركةً، وخدمـــةُ الإنســـان الغايةَ التي تلـــــتقي عندها جميع المسارات.

تشريعاتٌ تواكبُ الطموحات

هذه التحولات التي شهدناها خلال السنوات الخمـــــس الماضية، من اتســـاع فرص الاستثمار ونمـــو المشاريعِ وتطور الخدمات؛ كانت نتيجةَ تشريعـــات تنظِّم مسارات التنمية وتحفظ الحقـــــوق وتمنح الأفراد والمؤسسات الثقة للمـــــــــضي نحو آفاق جديدة.

وكما أتقـــــن العُمانيون هنـــدسة أفلاجهم لتصـــل المياه إلى وجهتها، كان لا بد أن نهيِّئ للفـــرص مسارات واضحة، وأن نطوِّر القوانين التي تنظِّمـــــــها؛ لتواكب اقتصادًا يتسع وسوق عمل يتغير وشراكات تتجـــــاوز حدودنا إلى العالم.



تمثَّلت تهيئة البيئة التشريعية في جملة من القوانين الاقتصادية المهمة شملت: قانون الشركات التجارية وقانون استثمار رأس المال الأجنبي وقانون التخصيص وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الإفـــلاس؛ لتجيب في مجمـــلها عن احتياجات مختلفة في رحلة الاستثمار؛ فقانون الشـــركات ينظِّم تأسيس الشركات وإدارتها وقانون استثمار رأس المال الأجنبي يضع إطارًا لدخول الاستثمارات الأجنبية وممارسة أنشطتها في سلطنة عُمان، فيـــما ينظِّم قانون الشراكة تعاون القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع، ويتيح قانون التخصيص أطرًا لنقل ملكية بعض المشاريع أو إدارتها إلى القطاع الخاص، أما قانون الإفلاس فينظِّم التعامل مع التعثر المالي ويحفظ حقوق الأطراف وفق أحكامه.



مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم



تحسّن

تراجع

وقد انعكس تطور البيئة الاقتصادية والتشريعية في موقع عُمان على المؤشرات الدولية؛ إذ تقدمت من المرتبة **76 عالميًّا في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2020 إلى المرتبة 39 في عام 2026**، متقدمةً 37 مرتبة ومتجاوزةً مستهدف عام 2040.

ويقيس هذا المؤشر مـــدى مـــا تتيحه القوانين والسياسات للأفراد والشركات من حريـــة في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية وحماية حقوقهم والوصول إلى الأسواق وهو ما يجعل هذا التقدم شاهدًا على تطور البيئة الاقتصادية في عُمان بالتوازي مع تحديث التشريعات، وتيسيـــر ممارسة الأعمال وتحسين إدارة الموارد المالية.

فكلما أصبحـــت القوانين أكثر وضـــــوحًا والإجراءات أكثر يسرًا والأسواق أكثر انفتاحًا، اتسعت أمام الأفراد والمؤسسات مساحة المبادرة والاستثمار والنمو.



مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية

66	47	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة
القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040

تحسّن | تراجع

وامتد هذا التحسن إلى جودة البيئة التنظيمية؛ حيث تقدمت عُمان من المرتبة **66 عالميًّا عام 2020 إلى المرتبة 47 عام 2025** في مؤشر الجودة التنظيمية الذي يقيس مدى قدرة السياسات والتشريعات على دعـــم نمو الأعمال والاستثمارات، لذا فإن تطوير القوانين يُقاس بمدى وضوحها وكفاءة تطبيقها، وما تتيحه للأفراد والشركات من فرص للعمل والاستثمار والنمو، فيستطيـــع فيـــها رائد الأعمال أن يؤســـس مشروعه، والمستثمر أن يخطط لاستثماره، والشركات أن تتوسع في أعمالها ضمن قواعد تنظِّم العلاقة بين جميع الأطراف.

ومن إصدار القوانين إلى تطوير التشريعات المنظمة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، وتفعيل نظام إقامة المستثمر، وإطلاق **«استثمـــر في عُمان»**، وصولًا إلى تأسيس محكمة الاستثمار والتجارة، بما يعزز الأطر المؤسسيـــــة الداعمة لممارسة الأعمال وتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية.



مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون

تحسّن | تراجع

وتتجلى قيمة التشريعات فيما تمنـــحه للناس من حقوق وضمانـــات، وبقدرة المؤسسات على تطبـــيقها بعدالة؛ فحين يطمئن الفرد إلى حماية ممـــتلكاته، ويثق صاحب المشروع في إنفاذ العقود، ويجد المتقاضون طريقًا واضحًا لحفظ حقوقهم، يصبح القانون أساسًا للاستقرار والثقة.

وهذا ما يقيسه **مؤشر سيادة القانون** الذي تقدمـــــت فيه عُمان مـــن المرتبة **91 عالميًا عام 2020 إلى المرتبة 79 عام 2025** متقدمةً 11 مرتبة.

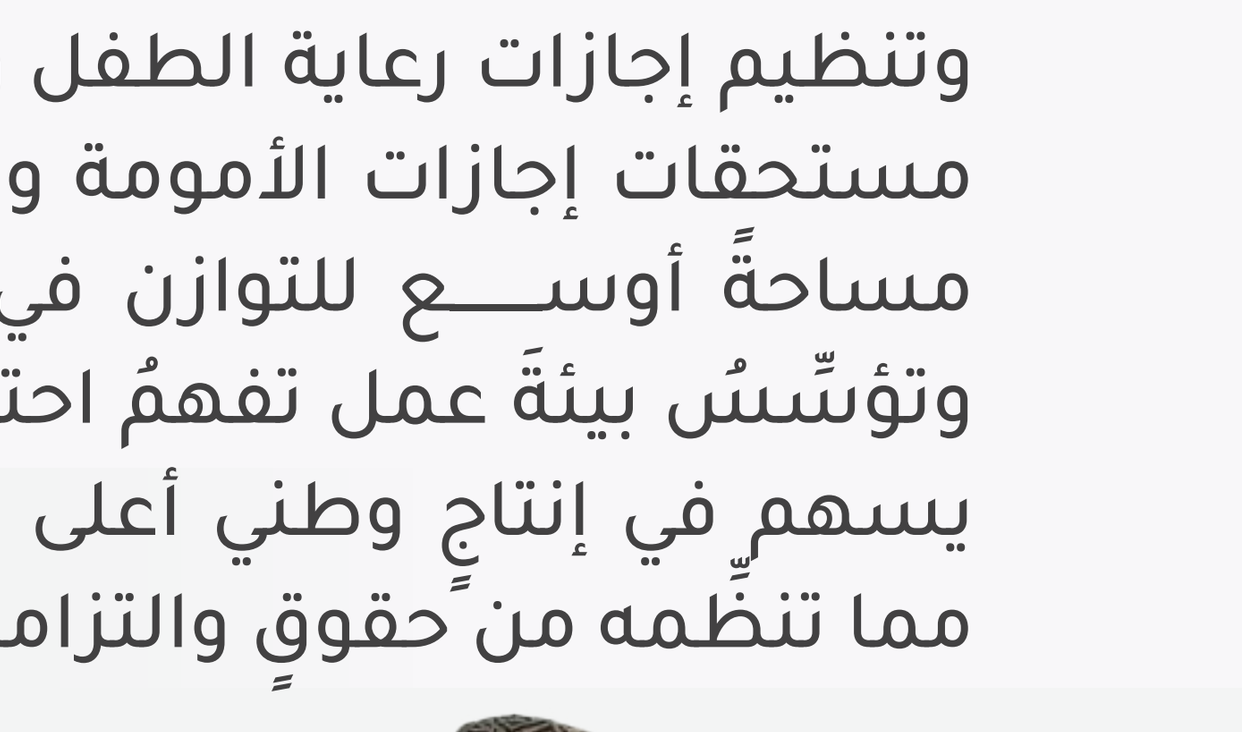
ويتزامن هذا التقدم مع تطوير المنظومة القضائية وإطلاق إستراتيجية المجلـــس الأعلى للقضاء (2024-2040) وإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة والتوســـع في تطوير الخدمات القضائية الرقمية؛ وهي خطوات تستهدف تسهيل الوصول إلى العدالة ورفع كفاءة التقاضي وتعزيز الثقة في البيئة القانونية.

ولأن الإنســـان هو أساس التنمية وغايتـــها؛ امتد التحديث التشريعي إلى سوق العمل، فجاء قانون العمل الجديد عام 2023 ليطوِّر الأحكام المنظمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل ويواكب التحولات في بيئة الأعمال ويعزز حقوق العاملين.



ومن التحولات التي نلمـــس أثرها في حياتنا: إقرار إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 98 يومًا وإجازة أبـــوَّة لمدة سبعة أيام وتنظيم إجازات رعاية الطفل وتطوير منظومةٍ تأمينيةٍ لتمويل مستحقات إجازات الأمومة والأبوة، وهي حقوقٌ تمنح الأسرة مساحةً أوســـع للتوازن في مســـؤوليات العمل والحياة، وتؤسِّسُ بيئةَ عمل تفهمُ احتياجات العامـــلين وتراعيها، بما يسهم في إنتاجٍ وطني أعلى كفاءة؛ فقيمة التشريعات تمتد مما تنظِّمه من حقوقٍ والتزامات إلى ما تفتحه من إمكانات؛

فكلما أصبحت القواعد أوضح والإجراءات أيســـر والحقوق أكثر حماية؛ تهيأت بيئةٌ أقدر على احتضانِ الكـــــــفاءات والمشـــاريع والاستثمارات وفرصِ العمل.





قــراراتٌ من المحافظــات

تطويرُ التشريعات تمهيدٌ للقرارات والإجراءات التي نبلغ بها طموحاتنا، وترسيخٌ للأطـــر التي تمكِّن المؤسسات من أداء أدوارها بكفـــاءة وفاعلية. ومع اتســـاع المحافظات وتنوع أنشطتها الاقتصادية وتباين فرصها وأولوياتها التنمـــــوية، اتجهت عُمان إلى تعزيز اللامركزية الإدارية، لتكون لكل محافظة مساحة أوسع في إدارة شؤونها والاستفادة من مواردها ومزاياها المحلية وتوجيه التنمية بمـــا يتناسب مع طبيعتها واحتياجات سكانها.

وتجلَّى هذا التحول في توسيع صلاحيات المحافظات وتعزيز دورها في تحـــديد الأولويات التنموية، وإعداد الخطط وتنفيذ المشروعات، بما يجعل القرارات أقرب إلى واقـع كل محافظة، ويُسهم في تسريع الإنجاز وتطوير الخدمات. ولتنظيم هذه الأدوار، صدر **نظام المحافظات وقانون المجالس البلدية عام 2022**، فحدَّدا الاختصاصات والصلاحيات، وعزَّزا دور المجالس البلدية في دراسة احتياجات المجتمع المحـــلي، ورفع المقترحات المتعلقة بالخـــدمات والمشروعات، بما يفتح مجالًا أوسع لمشاركة المجتمع في تنمية محافظته.

وامتد تطوير المنظومة المؤسسية إلى **إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة**، من خلال إعادة تشكيل عدد من الوزارات والجهات الحكومية وتحديد اختصاصاتها، بما يعزز التنسيق والتكامل بينها، ويوضح المسؤوليات، ويرفع كفاءة إدارة الموارد وتقديم الخدمات. وهكذا تتكامل التشريعات مع تمكين المؤسسات وتطوير الإدارة المحلية، لتتحول الخطط إلى مشروعات وخدمات تستجيب لاحتياجات الناس، وتستثمر إمكانات كل محافظة في مسار التنمية الوطنية.



حوكمةٌ تحققُ الكفاءة

إن كفاءة المؤسسات مرتبطةٌ بقدرتها على تحقيق النتائج وحسن إدارة الموارد التي تتولى مسؤوليتها، فكان التحول نحو ثقافة مؤسسية تقوم على وضوح الأهداف وقياس الأداء ومتابعة الإنجاز، حتى نحيل الخطط والرؤى إلى نتائج نعيشها ومؤشراتٍ يمكن رصدها وتطويرها.



مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
96	78	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول

تحسّن

ويُقاس نجاح المؤسسات الحكومية بما تضعه من خطط وبقدرتها على تنفيذها وتحويلها إلى نتائج يشعر بها الناس؛ في جودة الخدمات التي يتلقونها ووضوح الإجراءات التي يتبعونها وكفاءة إدارة المشاريع التي تخدم حياتهم.



وهذا ما يتناوله **مؤشر الكفاءة الحكومية**، الذي يقيس جودة الخدمات العامة وكفاءة المؤسسات وقدرتها على وضع السياسات وتنفيذها، متقدمةً عُمان بـ 18 مرتبة، من المرتبة **91 عالميًّا عام 2020 إلى المرتبة 78 عام 2025**.

ويتصل هذا التقدم بتطوير الجهاز الإداري للدولة وتطبيق منظومات قياس الأداء ومتابعة تنفيذ الخطط الحكومية؛ فنجاح المؤسسات يُقاس بإنجاز الإجراءات وجودة الخدمات وكيف تنعكس على حياةِ الناس.

وامتدت جهود التطوير إلى إدارة الموارد المالية للدولة؛ فجاءت **خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)**، وتلاها **البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (2023-2025)**؛ تعزيزًا لقدرة عُمان على الوفاء بالتزاماتها وتنويع إيراداتها ورفع كفاءة إنفاقها؛ بما يضمن استمرار المشروعات والخدمات التنموية ويعزز قدرتها على مواجهة المتغيرات الاقتصادية.



مؤشر مدركات الفساد





ولأن حُسن إدارة الموارد يتطلب نزاهةً وشفـــافية؛ فإن الرقابة والمساءلة تضمنان أن تُوجَّه الأمـــوال العامة إلى ما خُصصت له، وأن تُتخذ القرارات وفق قواعد واضحة وعادلة.

ويقيس مؤشر مدركات الفساد مستـــوى النزاهة في القطاع العام، استنادًا إلى تقييمات الخبراء ومجتمع الأعمال. وقد سجلت عُمان 52 نقطة مـــن أصل 100، والمرتبة 54 عالميًّا في عام 2025، مقارنةً بـ54 نقطة والمرتبة 49 عام 2020، في مسار شهد تفاوتًا بين سنوات القياس.

وتُبرز هذه النتائج أهمية مواصلة تعزيز الرقـــابة والشفافية والمساءلة؛ فحين تُدار المنـــاقصات بعدالة، وتخضع القرارات للمراجعة، وتحمى الموارد العامة من سوء الاستخدام، تتعزز الثقة في المؤسسات، وتزداد قدرتها على توجيه موارد التنمية إلى ما يخدم المجتمع.

مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
165	161	من أفضل 50 دولة	من أفضل 30 دولة

وتُسهم الحوكمة في تطوير أداء المؤسسات وتعزيز تواصلها مع المجتمع. وفي هذا السياق يقيس **مؤشر التعبير والمساءلة** جوانب المشاركة العامة وحرية التعبير والإعلام والمساءلة، وفي إطار تطوير منظومة الحوكمة تواصل عُمان جهودها لتوسيع قنوات التواصل والمشاركة المجتمعية، وإتاحة مساحات أرحب للحوار وتبادل الرؤى والمقترحات؛ تجسيدًا للحرص السامي على الاستماع لأبناء عُمان، الذي يتجلَّى في لقاءات جلالته بالشيوخ والأعيان في مختلف المحافظات، وفتح آفاق الحوار حول تطلعات المجتمع وأولوياته.

وفي صورةٍ أخرى عبر ملتقى «معًا نتقدم» حيث يجتمعُ المسؤول بأفراد المجتمع في حوار مباشر حول القضايا الوطنية والتوجُّه إلى توسيع نطاق نسخته القادمة لتصل إلى المحافظات، ويمتدُ إشراك المجتمع برأيه ومقترحاته وحتى بملاحظاته عبر منصة «تجاوب» قناة رقمية متاحة للأفراد للتواصل مع الجهات المعنية.





خدمةٌ أيسر وأقرب

وما أعظم التحول الذي بلغناه حين أصبحت الخدمات تصل إلينا عبر الهواتف المحمولة، أينما كنَّا في عُمان؛ فغدت الإجراءات أيسر والخدمات أسرع وأقرب.



فكم من معاملة كانت تتطلَّب رحلةً إلى مركز الولاية أو المحافظة، وكم من مستند حملناه من مؤسسة إلى أخرى، أمَّا اليوم قرَّبت الخدمات الإلكترونية ما كان بعيدًا وأصبحت تصل إلينا في منازلنا وأماكن عملنا.

ومن هنا جاء برنامج التحوُّل الرقمي الحكومي «تحوُّل»، الذي انطلق عام 2021 ليعيد تطوير رحلة الحصول على الخدمة، بدءًا بتبسيط إجراءات الخدمات ورقمنتها وربط أنظمتها؛ لتصبح الخدمة أكثر سهولة وتكاملًا.

وجاءت المنصة الوطنية للتكامل الإلكتروني لتتيح تبادل البيانات بين المؤسسات بانتظام وأمان؛ فتستطيع الجهة التحقق من بياناتنا مباشرة من مصدرها، بذلك تُختصر الإجراءات وتتراجع الحاجة إلى تكرار تقديم المعلومات نفسها.



ونلمس ذلك في تفاصيل حياتنا اليومية؛ فمن يبحث عن أرض سكنية يستطيع استخدام خدمة «اختر أرضك» إلكترونيًّا، ومن يريد تأسيس مشروع يستطيع تسجيل نشاطه التجاري عبر منصة عُمان للأعمال، فيما تتيح لنا البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية Gov.om الوصول إلى الخدمات والمعلومات الحكومية من منفذ رقمي واحد، لتستقطب خلال عامها الأول منذ فبراير 2025 أكثر من 285 ألف مستخدم، وأُنجزت عبرها 779,211 معاملة إلكترونية، مع فهرسة أكثر من 3,200 خدمة حكومية.

البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي حتى نهاية 2025

%94 الأداء العام لبرنامج «تحوُّل»	**3,166** خدمة حكومية بُسِّطت إجراءاتها	**2,277** خدمة وتصريحًا رُقمنت
2.26 مليار سجل بيانات متبادل تراكميًّا	**%78** متوسط رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية	**217** منظومة وبوابة وتطبيقًا وموقعًا حكوميًا طُوِّر خلال 2021-2025





وصاحَبَ تطوير الخدمة الاستماع إلى تجربتنا معها؛ فمن خلال المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات «تجاوب»، أصبح بإمكاننا إيصال ملاحظاتنا ومقترحاتنا إلى الجهات المعنية ومتابعة ما يُتخذ بشأنها، لتكون مشاركتنا جزءًا من تحسين الخدمات الحكومية.

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية



وقد امتد أثر التحول الرقمي إلى موقع عُمان في المؤشرات الدولية؛ إذ تقدمت من المرتبة 50 عالميًّا عام 2020 إلى المرتبة 41 عام 2024 في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، ضمن 193 دولة.

تراجع



ويقيس هذا المؤشر عدد الخدمـــات الإلكترونية ويجمع بين تطور الخدمات الحكومية عبـــــــــر الإنترنت وجـــودة شبكات الاتصالات والمقومـــات التعليمية التي تساعد الســـكان على الاستفادة من التقنيات الرقمية.

والتحسن الأبرز الذي لحظنـــاه كائنٌ في البنية الأساســـية للاتصالات، إلى جانب تطور الخدمات الإلكترونية؛ وهو مـــا يعزز قدرة المؤسسات على تقديـــم خدمات يمكن الوصول إليها من أي مكان، ويهيئ الطريق لتقليل الزيارات والإجـــراءات الورقية وتوفير الوقت والجهد على الأفراد والمؤسسات.



ختـــامًا،

اليوم إذ نقفُ على التحوُّل بعد خمسة أعوامٍ من المسير، نلتفتُ إلى ما أنجزناه، فنرى في كل طريقٍ امتدَّ وكل صرحٍ ارتفع وكل فرصةٍ أشرقت؛ أثرَ **رؤيةٍ** واضحةٍ آمنَّا بها، وجعلنا منها بوصلةً لخطانا، وخططًا تجمع طموحاتنا، ومسارًا نسلكه للمستقبل الذي نرجوه لنا ولعُمان.

نحن أبناءُ أرضٍ علَّمتنا أن الماء يبلغ غايته بالمضي، وأن المنجزات تسطَّرُ بالعمل، وأن التحوَّل تصنعه إرادةٌ تعرف وجهتها وعزائمُ تتكامل وأيدٍ تعمل وخطواتٌ تتعاقب حتى يبلغ الأثـــر مـــداه.

رؤية عُمان 2040 منبعٌ انبثقت منه مساراتٌ لمقصدٍ واحد نعمل من أجله، ونتشارك مسؤولية بلوغه، ونورِّث أجيالنا عزيمة المضي نحوه، وما هذه الأعوام الخمسة إلا أولُ المجرى في رحلةٍ تمتد إلى غاياتٍ أبعد؛ فما زالت أمامنا آفاقٌ تستحق السعي، وتحدياتٌ تستنهض الهمم، وأحلامٌ تنتظر أن نشقَّ إليها مساراتٍ جديدة.

ونحن إذ نعتز بما حققناه من تقدمٍ تشهد به المؤشرات وتقرؤه التقارير وتراه عيون العالم في عُمان؛ إلا أننا نعرف أن للنجاح شواهدَ أقرب إلى قلوبنا، نلمسها في صحةٍ تُصان، وعلمٍ يفتح الآفاق، وأمانٍ يطمئن إليه الإنسان، وفرصٍ تتسع لأحلامه، ومدنٍ تنمو لتحتضن حياته. ففي هذه التفاصيل اليومية تتجلَّى قيمة ما أنجزناه، ومنها نعرف مقدار ما بلغناه، وما بقي لنا أن نبلغه.

نمضي معًا لنحققَ الرؤى ونبلغَ الطموحات، ونبذلُ سويًّا من أجل عُمان ونتقدَّم بثقة.

رؤية عُمان 2040
OmanVision